



جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور - خنشلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية



جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

نيابة العمادة للدراسات في التدرج

قسم : الحقوق

عنوان المذكرة:

الوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: إداري

إشراف الدكتور:

- زواقري الطاهر

_ سلاطنية نجيبة

من تقديم الطالبان:

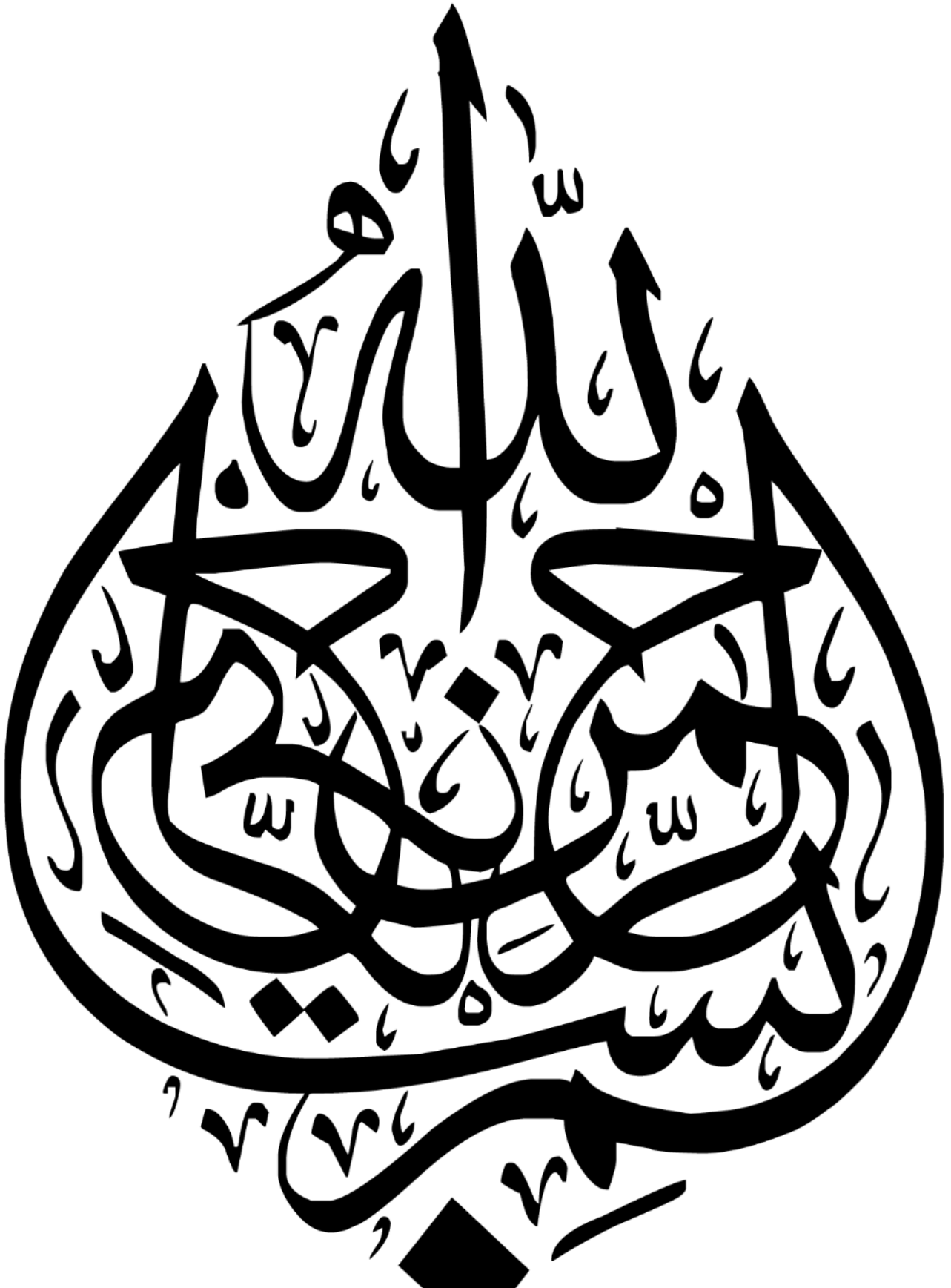
- عيساوي صبرينة

- غاوي وفاء

لجنة المناقشة

اللقب و الإسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أوشن حنان	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	رئيسا
زواقري الطاهر سلاطنية نجيبة	أستاذ التعليم العالي أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
بوشريبي مريم	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضو ممتحنا

السنة الجامعية: 2024_2023



شكر وعرفان :

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف

مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يشكر الله إلا من يشكر الناس.

واقترءاء بهذا الهدي النبوي نتوجه بالشكر الخالص إلى

عمادة كلية الحقوق من إداريين ومدرسين وطلبة

والشكر والامتنان إلى البروفيسور زواقري الطاهر عميد كلية الحقوق على إشراف

هذا البحث على ما بذله من جهد علمي وأخلاقي.

ونشكر الدكتورة سلاطنية نجيبة على كل المجهودات والدعم والتسهيلات والأفكار

التي لم تبخل علينا.

وشكراً للأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة الموقرين كل بإسمه كل بمقامه.

عميساوي صبرينة

وفاء خاوي

الإهداء :

إلى من علمني ان الحياة كفاح وسلاحها العلم الى من ساندني و دفعني بكل فخر أهدي ثمرة
جهدي وتخرجي الى مصدر الامان والقوة نور عيني حظي الجيد فوزي في الحياة ظلي
وجناحي أبي وأب بناتي حبيبي الغالي.

إلى من كانت ملجئي واطمئناني و يدي اليمنى الى من ابصرت بها طريق حياتي الى القلب
الحنون الى من كانت دعواتها تحميني

أمي الغالية

إلى نفسي سر وجودي وعزيمتي واصراري الى قلبي النابض الى ملاكي اميرتي قلبي الى كل
عين من عينا بناتي رفاء ، ريتاج

الى شريكتي في رحم أمي الى سندي ودافعي في الحياة الى حبيبتي قلبي اختاي

الى من طابت اوقاتي بصحبتها و اصبحت لكل شيء برفقتها معنى الى رفيقتي في هذا الدرب

صبرينة

الى العلم و العلماء الى الصرح الشامخ جامعة عباس لغرور خنشلة

الى الذين حملوا القدس رسالة في الحياة و معدة لنا طريق العلم والمعرفة اساتذتي الافاضل

من وإلى وطني الغالي الجزائر الحبيبة المجد والخلود لشهدائنا الابرار

- غاوي وفاء -

الإهداء:

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير ولقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم
العالي

(والدي الحبيب)

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى صرت كبيراً

(أمي الغالية)، حفظها الله ورعاها

إلى أعز سندي في الدنيا أخواتي كل باسمه... وإلى أخي.

وإلى زوجي قرّة عيني ودافعي في هذه الحياة و أولادي إياد وبتول.

إلى صديقتي ورفيقتي غاوي وفاء.

إلى كل من وقف بجانبني ومن له الفضل علي في عملي هذا.

إلى جميع أساتذتي الكرام

أهدي هذا البحث المتواضع راجية المولى عزوجل القبول والنجاح .

صبرينة عيساوي

قائمة المختصرات

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية	ج. ر. ج. ج
العدد	ع
جزء	ج
الطبعة	ط
الفقرة	ف
الصفحة رقم...	ص
من الصفحة رقم...إلى الصفحة رقم...	ص.ص
دون دار النشر	د. د. ن
دون تاريخ النشر	د. ت. ن
دون مكان النشر	د. م. ن
ديوان المطبوعات الجامعية	د. م. ج

مقدمة

تُعتبر المؤسسات الناشئة التي من أهم أوجه الاستثمار لبلدنا الذي يبني اقتصاد المعرفة المتميز بالرقمنة وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفقاً لمخطط الانتعاش الاقتصادي في هذا الإطار، قررت الدولة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة من خلال توفير بيئة تشجع على إنشاء المؤسسات المبتكرة والمبدعة، وذلك بتحسين مناخ الأعمال المناسب لها، وإصدار نصوص قانونية تحفيزية تُعنى بالتأسيس والتنظيم والتمويل والدعم والمرافقة، حتى تتمكن هذه المؤسسات من مواجهة المخاطر المحتملة والتغلب عليه لذلك، أفرد المشرع الجزائري للشركات التجارية الباب الأول من الكتاب الخامس من الأمر رقم 159-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، باعتبارها ذات طابع مزدوج بين عقد شركات.

تعد الجزائر، على غرار دول كثيرة في العالم، على خلق نموذج اقتصادي جديد لتحقيق الانتعاش وتنويع مصادر وموارد الاقتصاد الوطني. أصبح دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة (Startup) من أولويات صانع القرار الاقتصادي في الجزائر. وقد أبدت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً بدعم الشباب الباحثين عن خلق مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، وخاصة ما يعرف "بالمؤسسات الناشئة".

ينبع اهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة من إدراك صانع القرار الاقتصادي أن هذه المؤسسات تمثل المحرك الأساسي لاقتصاد الغد. تساهم المؤسسات الناشئة في استقطاب الشباب من خلال دعم الدولة والقطاع الخاص، وتشجع الشباب الحاملين لمشاريع إبداعية ومبتكرة على الانخراط في مسار التنمية والنهوض الاقتصادي في الجزائر.

غير أنه بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "المؤسسة الناشئة" و"المشروع المبتكر" وحاضنات الأعمال، نتج عن ذلك تكامل العديد من الجهود والدراسات لتوفير مناخ تشريعي وبيئة ملائمة لتمويل أصحاب المشاريع الناشئة من خلال تخصيص مؤسسات الاحتضان وفق شروط معينة تحت إشراف لجنة مختصة.

وبالرجوع إلى القانون التجاري الصادر بموجب الأمر رقم 75/59 المعدل والمتمم، نجد أنه نظم الشركات التجارية بشكل عام، إذ اقتصر على تحديد الشكل القانوني مع الأحكام الخاصة بكل شركة على حدة، دون التعرّيج على معايير تصنيف الشركات الناشئة أو المتوسطة أو تحديد طرق التمويل.

أولاً- أهمية الموضوع:

إن لموضوع دراستنا أهمية كبيرة من عدة جوانب. فمن الجانب الأكاديمي، يعتبر هذا الموضوع حديثاً ويمكن للباحثين في المستقبل الاعتماد عليه كمرجع أما من الجانب الاقتصادي، فتستمد الدراسة أهميتها من الاهتمام المتنامي بالمكانة التي أصبحت تحتلها المؤسسات الناشئة في اقتصادات العديد من دول العالم، حيث تُعتبر هذه المؤسسات داعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مصدراً لتوليد القيمة المضافة ومناصب العمل، ومساهماً معتبراً في الناتج المحلي الإجمالي، وبديلاً محتملاً لقطاع المحروقات في الجزائر. وتتجسد أهمية الدراسة أيضاً في إبراز النظم التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 20-254، قصد تحديد ضوابط الحصول على علامة كل من "المؤسسة الناشئة" و"حاضنات الأعمال" ودور كل منها في النهوض بالاقتصاد الوطني.

ثانياً- أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، اخترنا موضوع الوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر نظراً لأهميتها الاقتصادية والقانونية ودورها في خلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة بعيداً عن الربيع، إضافة إلى مساهمتها في القضاء على البطالة وتعتمد هذه الشركات على التكنولوجيا والابتكار والإبداع لإنتاج منتجات في وقت قياسي وبأقل تكلفة لذا، يجب على المشرع الجزائري أن يخصص لها نصوصاً قانونية تتناسب مع طبيعتها وشكلها الفريد.

ذلك ما دفعني لاختيار دراسة مختلف لوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر على أحكامها القانونية .

ثالثا- إشكالية البحث:

تم التوصل إلى صياغة إشكالية البحث في سؤال جوهري هو: ما مدى فعالية الوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

كما وقد دعمنا هذه الإشكالية بسؤالين فرعيين على النحو التالي:

- ما الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة ؟

- ما آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟

رابعا - أهداف البحث:

- التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة.

- جذب اهتمام الشباب لموضوع إنشاء هذا النوع من المشاريع.

- التعرف على الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- توضيح مصادر التمويل الملائمة لكل مرحلة في دورة حياة المؤسسة الناشئة.

- عرض مختلف الإحصائيات حول المؤسسات الناشئة وواقعها في الجزائر.

- إظهار الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية.

- تحديد استراتيجيات القانونية والتحدث والعوائق التي تواجه هذه المؤسسات الناشئة

في الجزائر .

خامسا - منهج البحث :

اعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لموضوع البحث، حيث تم إجراء دراسة مكتبية استعرضنا فيها أهم ما يمكن الحصول عليه من دراسات سابقة حول موضوع المؤسسات الناشئة والاستعانة بمقالات العلمية وشبكة الانترنت والمعلومات الثانوية حول المؤسسات الناشئة محل الدراسة، كما قمنا بجمع المعلومات المطلوبة عن أليات المؤسسات الناشئة في الجزائر.

سادسا - الدراسات السابقة :

تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة للموضوع والاعتماد عليها، والمتمثلة في المقالات والأبحاث العلمية المحكمة، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- بالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة ، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة 20 اوت، سكيكدة، الجزائر، 2018.
- فاطمة سنوساوي، تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها، مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية، جامعة لونيبي علي -البليدة ،-20مخبرالمقابلة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، المجلد: 40 العدد: 40 السنة: 2023.

سابعا - الصعوبات:

-قلة الدراسات والمراجع المتخصصة في هذا المجال في حدود اطلاع الباحث وذلك من خلال الاطلاع على الموضوع بشكل عام واعتماد على النصوص والقوانين بالعرض والتحليل للتوصل إلى نتائج المراد إليها.

ثامنا - خطة البحث:

تم تقسيم خطة البحث إلى فصلين:

الفصل الأول : الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة: تناولنا فيه المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة والمبحث الثاني: النظام القانوني والتشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر ، أما الفصل الثاني : آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر أضفنا مبحثين ، المبحث الأول: الوسائل القانونية والإدارية لتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر و المبحث الثاني: استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، لتكون خاتمة البحث متضمنة لجوهر ما توصل إليه الباحث من استنتاجات وأهم الآراء والمقترحات، وأخيرا قائمة المصادر والمراجع .



الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة



تعتبر المؤسسات الناشئة في العالم من أهم مصادر الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بحرية الابتكار والإبداع، وتستطيع تحقيق نتائج أفضل بسرعة أكبر من المؤسسات الكبرى التقليدية. تعمل المؤسسات الناشئة على تطوير فكرة جديدة وابتكارية، وتحويلها إلى منتج أو خدمة، وتسعى بشكل عام إلى النمو والتوسع والاستقرار في السوق، وعدد المؤسسات الناشئة في العالم صعب تحديده، لكنها تعتبر حاليا جزءا اقتصاديا في الكثير من الدول، سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة، أو ما تسمى بالشركات الناشئة، هي مشاريع تجارية جديدة تسعى إلى تحقيق نمو سريع من خلال تقديم منتجات أو خدمات مبتكرة تلبي احتياجات غير مُلبية في السوق. تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على التكيف مع التغيرات، واتخاذ المخاطر، والاعتماد على الابتكار لتحقيق أهدافها:

المطلب الأول : تعريف وخصائص المؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up تتكون من جزأين "start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي .¹

و بدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي Larousse يشير إلى أنها تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة، ويعرفها الباحث

¹ (بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة ، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة 20 اوت، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص 420.

Erice Reis بأنها تلك الدراسات التي تهدف الى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عليا من عدم التأكد¹.

كما تعتبر المؤسسة الناشئة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق بحسب طبيعتها، وتميل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها².

وهناك من يعرف المؤسسة الناشئة up-start على أنها "ريادة الأعمال تتعامل مع الفكرة والإبداع والابتكار وتطوير المنتجات أو الخدمات الجديدة والفرص وما شابه ذلك، أي أن فكرة المؤسسات الناشئة تدور حول مبدأ تحويل الأفكار إلى أعمال وخلق القيمة والاعتراف بالفرص وتقييمها واستغالها" وأيضاً تعرف بأنها: "المؤسسة التي تدرك فرص السوق، بل تحاول أيضاً خلق مثل هذه الفرص بنفسها، من الضروري أن تكون نسبة الابتكار وخلق القيمة لديها مرتفعة حتى تحظى بمستثمرين³.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها .

¹ (المومن عبد الكريم وآخرون، المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر، ص16.

² (بوالشعور شريفة، المرجع السابق، ص420.

³ (كريمة زيدان، رندة سعدي، شبكات الاستثمار الملائكي كآلية حديثة لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة -دراسة حالة شبكة الاستثمار الملائكي الأوروبية، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة - جامعة جيجل، ص 92.

2_ خصائص المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع فنية تتميز بطبيعتها الإبداعية. ويمكن تلخيص أهم خصائصها فيما يلي:

- ❖ شركة حديثة العهد: تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة أمامها خيارات إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة؛
- ❖ مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي المتزايد: أي إمكانية نموها السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل؛
- ❖ المؤسسات الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة، أي زيادة الإنتاج والمبيعات دون زيادة للتكاليف، وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا؛
- ❖ مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها تتميز هذه المؤسسات بأنها مؤسسات تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع الحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية؛
- ❖ يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال؛
- ❖ مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: أي أن المؤسسات الناشئة تتطلب تكاليف صغيرة جدا مقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع¹.

¹ (بلحاج حبيبة، "حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة لجزائر...التحديات وسبل تفعيلها"، كتاب جماعي، دولي بعنوان " حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة"، الجزائر، 2020، ص 94-112.

المطلب الثاني : تمييز المؤسسات الناشئة في سكن

يُمكن تمييز المؤسسات الناشئة في مجال الإسكان في سكن، الجزائر من خلال عدة

معايير، تشمل:

نوع الحلول الإسكانية¹:

• تقديم حلول إسكانية مبتكرة: تُقدم حلولاً جديدة تُلبي احتياجات سكان سكن غير المُلبية من قبل، مثل:

- حلول الإسكان المُيسور: توفير مساكن بأسعار مناسبة للفئات محدودة الدخل.
- حلول الإسكان المُستدامة: توفير مساكن صديقة للبيئة تُقلل من البصمة الكربونية.
- حلول الإسكان الذكية: توفير مساكن مُزودة بتقنيات ذكية تُسهل حياة السكان.

2. نموذج العمل:

• اعتماد نماذج أعمال مُبتكرة: تُعتمد نماذج أعمال غير تقليدية، مثل:

- الاقتصاد التشاركي: مشاركة المساكن بين الأفراد.
- الطباعة ثلاثية الأبعاد: استخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد لبناء المنازل.
- منصات التمويل الجماعي: تمويل مشاريع الإسكان من خلال جمع التبرعات من الأفراد.

¹ (إلياس حناش، بوفنغور خديجة، " المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير " ، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان، " إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة - جامعة جيجل - " ، الجزائر 2021، ص16.

3. الاستهداف:

- استهداف شرائح سكانية محددة: تركيزها على تلبية احتياجات شرائح سكانية محددة،

مثل:

- الشباب: توفير مساكن مناسبة للشباب بأسعار مناسبة.
- كبار السن: توفير مساكن متوافقة مع احتياجات كبار السن.
- اللاجئين: توفير مساكن مؤقتة أو دائمة للاجئين.

4. التأثير الاجتماعي:

- السعي لتحقيق تأثير إيجابي على المجتمع: تُساهم في تحسين حياة السكان من خلال توفير مساكن مناسبة وبأسعار مناسبة، وتُساعد على الحد من أزمة الإسكان في سكن.

5. الاستدامة البيئية:

- الالتزام بممارسات الاستدامة البيئية: تستخدم مواد بناء صديقة للبيئة وتُصمم مساكن تُقلل من استهلاك الطاقة والمياه.

6. التكنولوجيا¹:

- استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة عملياتها: تُستخدم التكنولوجيا في مختلف مراحل

عملها، مثل:

- تصميم المساكن: استخدام برامج التصميم ثلاثي الأبعاد لتصميم مساكن مُبتكرة.
- البناء: استخدام تقنيات بناء جديدة تُسرّع من عملية البناء وتُقلل من التكاليف.
- إدارة العقارات: استخدام أنظمة إدارة العقارات لتسهيل إدارة المساكن وتقديم خدمات أفضل للسكان.

¹ بوضياف علاء الدين، زبير محمد، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، مجلد 04، عدد 1، ص 09.

7. الموارد البشرية:

- **توظيف خبراء في مجال الإسكان:** تُوظف خبراء في مجالات مختلفة، مثل:
 - الهندسة المعمارية: لتصميم مساكن مُبتكرة.
 - التشييد: لبناء مساكن عالية الجودة.
 - التكنولوجيا: لتطوير حلول تكنولوجية تُحسّن من كفاءة عملياتها.

8. التمويل:

- **الحصول على تمويل من مصادر متنوعة:** تحصل على تمويل من مصادر متنوعة، مثل:
 - **المستثمرين الملائكة:** أفراد يُستثمرون في مشاريع المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى.
 - **صناديق رأس المال المُخاطر:** صناديق تُستثمر في مشاريع المؤسسات الناشئة ذات الإمكانيات العالية للنمو.
 - **البرامج الحكومية:** برامج حكومية تدعم المؤسسات الناشئة في مجال الإسكان¹.

¹ (محمد سبتي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، علوم التسيير، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير. تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري (قسنطينة) 2008/2009، ص34.

المطلب الثالث : المؤسسات المصغرة والمتوسطة وأهمية المؤسسات الناشئة

1_المؤسسات المصغرة والمتوسطة

تعتبر عملية وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لا غنى عنها، فهي تفيد في وضع استراتيجيات التنمية للدولة ووضع السياسات والخطط التي تساعد على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أ تقيّد أيضا في معرفة وحصر المستفيدين في هذا القطاع، ومن ثم إعداد برامج الدعم والمساعدة. ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، نجد غياب تعريف متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها كالمملكة المتحدة واليان، وبعض الدول والمنظمات يكون تعريفها إدارة مثل ما هو عليه الحال لنسبة لماليزيا لهذا سنحاول تقديم بعض التعاريف الدولية لهذه المؤسسات، ثم نقوم دراج التعريف المعتمد في الجزائر¹.

1- 1تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عملت الأعضاء في

الاتحاد الأوروبي في إطار سياستها الرامية، إلى بناء فضاء اقتصادي موحد، على إيجاد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتلاءم مع الخصائص الاقتصادية لكل الدول الأعضاء، وقد مرت عملية صياغة تعريف أوروبي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل نوردها فيما يلي:

في حين يشير التعريف الجديد للمؤسسات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة: نتيجة

للتطورات المتسارعة التي شهدتها العالم واتساع رقعة الاتحاد الأوروبي اضمام عدة دول جديدة، اقترحت اللجنة الأوروبية بتاريخ 6 ماي 2003 تعديلات جديدة على التعريف السابق للمؤسسات

¹ (طارق فارس "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبيل ترقية قدرات التنافسية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،- الجزائر، 2018، ص3.

الصغيرة والمتوسطة في إطار التوصية رقم (CE/ 2003/36) ، أشارت فيه على أن يتم تعميم تطبيق بنود هذا التعريف في كامل دول الاتحاد بداية من جانفي 2005.¹

3- تعريف الأمم المتحدة: استندت الأمم المتحدة في دراستها لتعريف هذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم، حيث ميزت بين ثلاث أنواع من المؤسسات:

• **المؤسسات الصغيرة:** يقصد العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح ما بين 6 و 50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتضرر أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

• **المؤسسات المتوسطة:** وتعرف تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و 250 عاملا ويكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.²

2_ أهمية المؤسسات الناشئة:

تواجه بلدان دول العالم السائرة في طريق النمو في تنميتها تحديات هائلة عديدة منها التجهيز الصناعي غير الموجود تقريبا، البطالة المتفشية، فقر السكان، ومستويات التعليم والتدريب التي تحتاج للترقية، اضافة الى التكاليف المعيشية المرتفعة باستمرار على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي استثمرت مليارات في بناء الهياكل الأساسية والأشغال العامة فقط، تاركة قطاعات اجتماعيه هامه. فيرى الخبراء في المجال أن المؤسسات الناشئة لها دور مهم لمواجهة هذه التحديات وكذا إسهامها في النهوض باقتصاداتها كونها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتعجل بنموها، ويمكننا تلخيص أهمية ودور المؤسسات الناشئة في الدول السائرة في طريق النمو خاصة كالتالي³:

¹ طارق فارس، المرجع السابق، ص11.

² (برايمي حياة، جعيج نبيلة، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة لجزائر"، مداخلة في ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، (د.ت)، (د،ص).

³ - رمضان مروي، بوقرة كريمة، " تحددت المؤسسات الناشئة في الجزائر - (نماذج لشركات ناشئة) - " مجلد، 07 حوليات جامعة بشار في 2 العلوم الاقتصادية، العدد، 03 الجزائر، 2020، ص289-275.

- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: حيث تتميز بالقدرة العالية توفير فرص في العمل، إضافة إلى قدرتها استيعاب وتوظيف عمالة بخبرة قليلة أو حتى بدون خبرة وهو ما يمتص طالبي العمل خاصة ذوي الشهادات أصحاب الأفكار وخريجي الجامعة. وبالتالي الرد المباشر على مشكله البطالة حيث تكافح الدول نفسها لخلق ظروف عمل على الرغم من سيرها في طريق النمو.
- الابتكار في البحث والتطوير: وال سيما في مجال التكنولوجيا، وهو أداء ضرورية أكثر من اي وقت مضي لتنميه اي بلد في العالم والقدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل ب 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى حسب دراسة أمريكية.
- زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية: حيث لعبت دورا محوريا في العشرينات والسنوات الماضية وذلك باستخدامها أدوات ووسائل وكذا تقنيات إنتاجية حديثة قللت من التكاليف. ورفعت من مستوى جودة المنتجات و مما ساعدها على ذلك تبنيها للاستراتيجية التكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية.
- المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي: تعالج القضايا الاقتصادية من خلال ابحاثها وتساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الإيجابية كالمبادرة، الإبداع الابتكار إدارة الوقت الكفاءة والفعالية. كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي إلى التنوع في المنتجات، والمساهمة في تطوير إنشاء الأنسجة الاقتصادية الجديدة الأخرى التي تدعم الأنسجة التقليدية كالزراعة.
- المساهمة في النمو الاقتصادي: نظرا لما توفره من خلق وظائف جديدة على المدى الطويل ونمو دخلها السنوي الذي يساهم في خلق الثروة والمساهمة في الناتج الداخلي

الخام، اضافة الى كون غالبية هاته المؤسسات تجتاح أسواق عالمية وبالتالي جلب
عملة أجنبية.¹

¹ (بن فاضل وسيلة، طافر زهير، التمويل التشاركي كآلية جديدة مبتكرة لتمويل قطاع المؤسسات الناشئة دراسة لتجارب عالمية رائدة، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة -،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2021، ص 105.

المبحث الثاني : النظام القانوني والتشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

اتخذت الحكومة الجزائرية مبادرات عديدة لتعزيز الدعم للمؤسسات الناشئة، حيث وضعت إطاراً تنظيمياً يضمن الالتزام بالقوانين الأساسية لهذه المؤسسات، كما قدمت آليات وبرامج لدعم هذه المؤسسات ومرافقتها، في هذا المبحث سنتطرق إلى :

المطلب الأول: الطبيعة القانوني للمؤسسات الناشئة:

1_ الطبيعة القانونية لإنشاء المؤسسات الناشئة

إن حرص المشرع الجزائري على حماية المؤسسات الناشئة من أي خطر محتمل، خصها بأحكام قانونية تميزها عن باقي الشركات التقليدية، سنتناول الطبيعة القانونية للمؤسسات الناشئة قبل صدور القانون 09-22.

تعد الشركات التجارية من أهم أوجه الاستثمار وتلعب دوراً رئيسياً و هاماً في الحياة الاقتصادية للدول، وهي تؤدي بمختلف أحجامها الناشئة، الصغيرة، المتوسطة والكبيرة دوراً حيوياً للنهوض بالاقتصاد الوطني و التنمية الشاملة بعيداً عن الريع، الأمر الذي يتطلب تحديد الإطار القانوني المنظم لخصوصيات المؤسسات الناشئة من خلال تعديل القانون التجاري والقوانين ذات الصلة.

إن المشرع الجزائري نظم أحكام الشركات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة من خلال القانون رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري والمعدل والمتمم بالقانون رقم 15-20 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015¹.

أفصح المشرع الجزائري بعد مخاض عسير عن القانون رقم 09-22 المؤرخ في 05/05/2022 المتمم و المعدل للأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26/09/1975 والمتضمن القانون التجاري في الفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الخامس من هذا الأخير القسم

¹ _ القانون رقم 15-20 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 71. ص 5.

ثاني عشر عنوانه "شركة المساهمة البسيطة SAS" يتضمن المواد من 715 مكرر 133 إلى 715 مكرر 143 المادة 3 من القانون).¹

و تتميز شركة المساهمة البسيطة في عدم اشتراط حد أدنى للشركاء و رأسمال لإنشائها و في تحديد كفاءات تنظيمها و تسييرها في قانونها الأساسي المادة 715 مكرر 134 ق.ت. تطبق على شركة المساهمة البسيطة SAS الأحكام المتعلقة بشركة المساهمة التقليدية باستثناء الأحكام المنصوص عليها في المواد 594 ق، 1، 601 ق، 1، 607، 610، 619 و 715 مكرر ما لم يتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في هذا القسم المادة 715 مكرر 135 ق.ت و المقصود بهذا الاستثناء المادة 594 ق 1 ق.ت يحدد فيها رأسمال الأدنى خالفا لرأسمال شركة المساهمة البسيطة.

أما المادة 601 ق 1 يمكن تعيين مندوب واحد أو أكثر للحصص المعينة بقرار قضائي بناء على طلب المؤسسين أو أحدهم، ويخضع هؤلاء الأحكام التنافى المنصوص عليها في المادة 715 مكرر 6 ق.ت، في حين نجد شركة المساهمة البسيطة معفاة من هذا الشرط. كما أشارت المادة 607 ق.ت يشتمل القانون الأساسي على تقديم الحصص العينية تحت مسؤولية مندوب الحصص، أما في شركة المساهمة البسيطة ال يشترط أن يشمل قانونها الأساسي تقديم الحصص المادة 175 مكرر، 134 ويشترط تقييمها جميعا ال تتجاوز نصف رأسمالها المادة 715 مكرر 149 ق.ت.

كما حاول المشرع الجزائري الإشارة إلى المؤسسة الناشئة في أحكام بعض القوانين كالقانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محتوى المادة 21 التي نصت على أنه تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق

¹ (القانون رقم 09-22 المؤرخ في 05-05-2022 المتمم و المعدل للأمر رقم 59-75 المؤرخ في 09-09-1975.

ضمان القروض وصناديق الاطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة " 1.

2_ الشروط القانونية لإنشاء المؤسسات الناشئة

نظرا لحصول بعض المؤسسات على علامة المؤسسة الناشئة" من طرف اللجنة

المختصة، فقد أصبح الحصول عليها أمرا ممكنا، حيث تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 عدة شروط لمنح علامة مؤسسة ناشئة، تتمثل فيما² يلي:

- تقديم نسخة من السجل التجاري و بطاقة التعريف الجبائي والإحصائي، مما يدل على إلزامية تقييد نشاط المؤسسات الناشئة في السجل التجاري، لمواجهة تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، و هذا لا يعني أن نشاطات هاته المؤسسات هي أعمال تجارية وفي كل الحالات، لأن القيد في السجل التجاري لا يمنح الصفة التجارية على النشاط في كل الأحوال، كونه قرينة بسيطة لاكتساب صفة التاجر يمكن دحضها، يمنح المؤسسة الشخصية المعنوية.
- تقديم نسخة من القانون الأساسي للشركة، ما يفرض ضرورة إنشاء المؤسسة الناشئة في شك المؤسسة شخص قانوني لديها حقوق و الزامات .
- مؤسسة، تمارس في إطارها المؤسسة النشاط، ما يعني استبعاد مؤسسة ناشئة مسجلة باسم طبيعي، و هذا يعتبر قيد يعيق وتيرة إنشاء المؤسسات الناشئة و تكثيف نسيجها في الحقل الاقتصادي، في ظل نفور أصحاب المشاريع و الأفكار المبتكرة من الإجراءات و التعقيدات التي تساير إنشاء الشركات، وكان من الأجدر إلصاق شرط

¹ (هشام بروال، وجهاد خلوط،"التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة "مجلة معهد العلوم الاقتصادية،مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، 2017،ص24-11.

² (خالد الزايدي، التزامات التاجر القانونية، -الصفة التجارية، السجل التجاري، الدفاتر التجارية، دار الخمدونية، الجزائر، 2016، ص.165-164.

تقديم العقد التأسيسي للشركة متى كانت المؤسسة شخص اعتباري، أما في حالة الخص الطبيعي فيكتفي بتقديم ما يثبت القيد في السجل التجاري فقط.

- تقديم الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) ، مرفقة بقائمة اسمية للعمال الأجرة ما يقع على اصحاب هاته المؤسسات التصريح بكل العمال الذين تستخدمهم امام مصالح التأمينات الاجتماعية، ما يجعل من ها الشرط آلية تدفع بأصحاب المؤسسات بتشغيل العمال في الأطر القانونية، ومحاربة ظاهرة الاقتصاد غي الرسمي، التي لا تزال آثاره السلبية- تنخر الاقتصاد الوطني و المجتمع.
- يطلب في مثل هذا الشرط تقديم الكشوف المالية للثلاث سنوات الأخيرة. تقديم المؤهلات العلمية و التقنية و الخبرة لمستخدمي المؤسسة المتمثلة في الشهادات الوضعية التي يكون فيها طلب التسجيل، و هذا إجراء مخفف نوعا ما، كونه في السابق كان و المكتسبات التي يملكها المستخدمين و تكون في مجال نشاط المؤسسة طالبة العلامة. تقديم كل وثيقة ملكية فكرية و التي تتضمن عموما الاختراعات الناتجة عن مجهود ذهني أو أي جائزة سنوية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة الابتكارية ، نظير جهودها في مجال الابتكار، وتطوير الانتاج و الخدمات، أو الطرق الإنتاجية، ومسايرة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي و التكنولوجي، في مجال حقوق الملكية الفكرية التي تملكها المؤسسات و التي يمنحها لها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية في مجال فئة الابتكارات و الاختراعات.
- فئة البيانات المميزة، أو الديوان الوطني لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة في مجال فئة حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة و هي مختلف مجالات حقوق الملكية الفكرية ،

و هو شرط اختياري، متى وجدت أي وثيقة في هذا المجال تدعيها للملف، تشجيعا للابتكار و الاختراع.¹

1_قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2023

الجزائر يتضمن مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطروح في جدول أعمال الدورة 2016-2017 للمجلس الشعبي الوطني عدة اجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لاعطاء ديناميكية أكبر للاقتصاد.

تعرف المادة 5 المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد (1) الى مائتين و خمسين شخصا (250) و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4 ملايين دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار و كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تشير في نفس السياق المادة 8 من القانون ان المؤسسة المتوسطة هي "مؤسسة تشغل من 50 الى 250 شخصا ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار و أربعة ملايين دينار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار و مليار دينار.²

ومن جهتها تعرف المؤسسة الصغيرة في المادة 9 بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا و رقم أعمالها لايتجاوز 400 مليون دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار.

¹ (رزيل الكاهنة، هيئات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، أعمال الملتقى 62 الوطني حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، يوم 15 فيفري، 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص 48.

² (فاطمة سنوساوي، تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها، مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية، جامعة لونيبي علي -البليدة، -20مخبرالمقابلة، تسييرالموارد البشرية والتنمية المستدامة، المجلد: 40 العدد: 40 السنة: 2023، ص -115 .

وبالنسبة للمؤسسة الصغيرة جدا فتعرفها المادة 10 على أنها مؤسسة تشغل من شخص ال تسعة (9) أشخاص و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار.¹

ويسمح مشروع هذا القانون أيضا للمؤسسات التي يمتلك رأس مالها الاجتماعي في حدود 49 بالمئة من طرف شركة أو عدة شركات ذات رأس المال الاستثماري والتي تستوفي باقي معايير التعريف بالاستفادة من المزايا المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و بخصوص تدابير المساعدة و الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتضمن مشروع القانون عدة تدابير خاصة تلك المتعلقة بخلق هذا النوع من الشركات والبحث و التطوير الابتكار تطوير المناولة و كذا الدعم المالي لعمليات انقاذ المؤسسات في حالة صعوبة.² و تنص المادة 15 على تدابير المساعدة و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تهدف الى ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي التجاري القانوني الاقتصادي المالي المهني و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تشجيع كل مبادرات تسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على العقار.

كما ترمي التدابير الى الحث على وضع أنظمة جبائية مكيّفة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشجيع و تعزيز ثقافة المقاوله تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها و كذا تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة و المجمعات.

¹ (فاطمة سنوساوي، المرجع السابق، ص120.

² (المرجع نفسه، ص120.

و حسب المادة 16 تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مساعدات و دعم الدولة المنصوص عليها في هذا القانون حسب حجمها و كذا الأولويات المحددة حسب فروع النشاط و الأقاليم.

و تنص المادة 17 على انشاء وكالة وطنية تكلف بتنفيذ استراتيجية الدولة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.¹

وتضطلع الوكالة حسب النص بتنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الانشاء والنمو و الديمومة بما في ذلك تحسين النوعية و ترقية الابتكار و تدعيم المهارات و القدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تنص المادة 19 انه يمكن لعمليات دعم و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنصوص عليها في هذا القانون أن تستفيد من حساب التخصيص الخاص المسمى "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم الاستثمار و ترقية التنافسية الصناعية".

كما ينص مشروع القانون على إنشاء هياكل محلية تابعة للوكالة تتكون من مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهمتها الأساسية دعم بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انمائها و ديمومتها و كذا مشاتل المؤسسات مكلفة بدعم انشاء المؤسسات.

من جهة ثانية تقترح المادة 24 من مشروع القانون وقصد تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة انشاء هيئة استشارية تدعى "المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" يتكون من المنظمات و الجمعيات المهنية المتخصصة و الممثلة للمؤسسات.²

¹ _ فاطمة سنوساوي، المرجع السابق ص 125.

² _ سومية شاهيناز طالب، رزيقة جعدي، و مريم غزال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة استطلاعية- مالة ايليزا للبحوث والدراسات، 2020، ص 11.

2_ قانون الاستثمار 2016:

لقد حددت المادة 26 من قانون الاستثمار لسنة 2016 صلاحيات الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار والتي تتلخص حسب هذه الأخيرة حول "تسجيل الاستثمارات، ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج، ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية، تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس إنجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم، الاعلام والتحسيس في مواقع الأعمال، الشركات وا تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 وتقييمها واعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها، المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به، تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون وتلك المذكورة في المادة 14 أعلاه.¹

كما حدد الأمر -16 09 اختصاص الوكالة فيما يتعلق بتسجيل الاستثمارات ومنح المزايا وحتى اجل انجاز مشاريع الاستثمار في المواد، 4، 14، 17، 20 ويفرض المشرع وجوب الحصول على ترخيص من الوكالة أو المركز المختص إقليميا بتسيير المزايا في حال رغبة المستثمر ممارسة حقه في التنازل عن المزايا كما نصت عليه المادة 18 السابقة الذكر والمادة 29. بالإضافة إلى ذلك حدد قانون الاستثمار كيفية تدخل الوكالة فيما يتعلق بمتابعة الاستثمارات المستفيدة من المزايا خلال فترة الاستغلال حيث تطع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بدور احصائي مهم عن طريق جمع المعلومات التي تتحصل عليها من طرف المستثمر كما تنص عليه المادة 32 من قانون الاستثمار.²

¹ (قانون رقم 09-16 مؤرخ في سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، يلغي الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

² (عميري زهرة، هيئات تأطير الاستثمار في الجزائر، مذكرة للحصول على شهادة الماستر في القانون، جامعة مولود معمري تيزي-وزو، كلية الحقوق، فرع قانون الأعمال، سنة 2016، ص12.

3_ قانون المالية 2023:

جاء قانون المالية لسنة 2023 تطبيقاً لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية فيما يخص تنفيذ المعايير التي على أساسها يتم توزيع الاعتمادات ميزانية الأهداف والنتائج)، ولا شك أن الإصلاح على هذا المستوى سيكون تدريجياً. أما فيما يخص الموارد المالية وخاصة الجبائية منها، تعرف الأحكام المالية التي تنظمها نوعاً من الاستمرارية والاستقرار، إلا أن هذا لم يمنع المشرع من استخدام قوانين المالية كأداة لتحسين التشريع الجبائي وجعله يتماشى مع المتطلبات المتغيرة للوضع الاقتصادي والاجتماعي. ولقد انتهز المشرع المالي الإجراءات السريعة المرتبطة بإعداد قوانين المالية للإدراج سنوياً ضمن هذه القوانين أحكاماً لا تمت بأي صلة بموضوعها مستهدفاً بذلك تعديل مختلف التشريعات الجاري بها العمل دون أن يكون لها ارتباط بموضوع قوانين المالية. ومثال ذلك الأحكام التي تضمنها قانون المالية لسنة 2014 المتعلقة بنزع الملكية أو الاستثمار أو مهنة المحاسبين، إلخ 16، وللتصدي لهذا الانحراف التشريعي، جاء القانون العضوي 2018 لوضع حد لهذه الممارسات بأن منع بصريح النص، إدراج أي حكم في قوانين المالية ما لم يتعلق الأمر بموضوعها (المادة 9) وسيكون للمحكمة الدستورية دور مهم في مراقبة مدى احترام المشرع لهذا الحكم. وتجدر الملاحظة من أن قانون المالية لسنة 2023 اقتدى بهذا الحكم.¹

¹ (شاول بشير: التطبيقات العملية لقوانين المالية وانعكاساتها على صلاحيات البرلمان، مجلة مجلس الأمة: الفكر البرلماني، العدد: 03 جوان 2003، الصفحة من 29 إلى 39.

المطلب الثاني: النظام التشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

1_الإطار التشريعي :

تطرق المشرع الجزائري إلى المؤسسات الناشئة بموجب المادة 21 من القانون التوجيهي رقم 02-17 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عندما تعرض لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق، إلى أن المؤسسات الناشئة كقطاع الواعد يجب تطويره وترقيته، وقد جاء في محتوى المادة 21 ما يلي: "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة". ونشير هنا أن القانون رقم 02-17 شجع على إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق ، حيث ارتفعت نسبة القروض بموجبه إلى 80 بالمئة بعدما كان يغطي نسبة لا تتعدى 70 بالمئة من القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.¹

تجدر الإشارة هنا، أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى تعريف المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 02-17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وإنما اكتفى بذكر صناديق التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة المبتكرة، وبين مساهمة صناديق الإطلاق. كألية جديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، حيث تكون أكثر ملائمة مع احتياجات هذا النوع من المؤسسات وتحسين تنافسيتها حسب حجمها ومجال نشاطها. والتي تترجم نتائج البحوث والإختراعات إلى مشاريع صناعية، مما يسمح بتجاوز معوقات التمويل في المرحلة الأولى لإنشاء المؤسسات المبتكرة.²

¹ (القانون 21-15 المؤرخ في 30 ديسمبر، 2015 المتعلق بالقانون التوجيهي حول 15 البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ج.ر عدد 71 معدل ومتمم بموجب القانون 02-20 المؤرخ في مارس، 2020 ج.ر عدد 20.

² (مادة 21 من القانون 02-17 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات 16 الصغيرة والمتوسطة، ج. عدد 02.

ونشير إلى أن هذه المؤسسات تعاني العديد من المشاكل تتعلق بالقوانين والتشريعات ومناخ الأعمال غير المناسب، وتراجع تأثير البنية المصرفية وغياب ثقافة المبادرة وروح المقابلة وثقافة المناولة وانتشار للقطاع الموازي، مما أثر على دورها التنموي. وبالتالي نجد أن الدولة الجزائرية وضعت على عاتقها إصلاح المنظومة التشريعية من خلال القانون التوجيهي 17-02 بطريقة تخدم الاقتصاد الوطني وهذا بتجسيد ثلاثة أهداف تشريعية: الإنشاء، الإنماء والديمومة.

2_الإطار التنظيمي:

- قانون رقم 16-25 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، الصادر في 10 يوليو 2016: يُحدد هذا القانون تعريف المؤسسة الناشئة وشروط منحها هذه الصفة، ويُنظم حقوقها وواجباتها، ويُحدد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيسها وتسييرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-254، الصادر في 15 سبتمبر 2020: يُحدد هذا المرسوم إجراءات منح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال".
- المرسوم التنفيذي رقم 20-356، الصادر في 30 نوفمبر 2020: يُحدد هذا المرسوم مهام وتنظيم وسير مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة.
- 2.الهيئات والمؤسسات:
 - وكالة دعم وترقية الاستثمار: تُقدم الوكالة خدمات الدعم والتوجيه للمؤسسات الناشئة، وتُساعد في الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق.
 - المركز الوطني للسجل التجاري: يُتيح للمؤسسات الناشئة إمكانية تسجيل شركاتها بسهولة ويسر.
 - صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة: يُقدم الصندوق قروضاً وتمويلاً للمؤسسات الناشئة.
 - حاضنات الأعمال: تُقدم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة بيئة عمل مناسبة وخدمات الدعم والتوجيه.

- جمعيات ومؤسسات دعم ريادة الأعمال: تُقدم هذه الجمعيات والمؤسسات خدمات التدريب والتوعية والدعم للمؤسسات الناشئة.

3.المبادرات والبرامج:

- برنامج "رؤية 2035": يُتضمن هذا البرنامج خطة لتنمية وتطوير قطاع ريادة الأعمال في الجزائر، بما في ذلك دعم المؤسسات الناشئة.
- مبادرة "الجزائر الرقمية": تُسعى هذه المبادرة إلى تحويل الجزائر إلى دولة رقمية، مما يُفتح فرصًا جديدة للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا الرقمية.
- برنامج "الجزائر المبتكرة": يُهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر.¹

3_القرار الوزاي 1275:

22-قرار 1275 شهادة مؤسسة ناشئة شهادة براءة اختراع القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 جاء في إطار تجسيد سياسة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الساعية الى تثمين الاعمال والمشاريع المنجزة من طرف الطلبة اثناء مسارهم التكويني، عند إعداد مذكرات التخرج في الماستر او مهندس او اطروحة دكتوراه. وذلك في إطار الية شهادة مؤسسة ناشئة او شهادة براءة اختراع بالولوج الى المنصة الرقمية ابتكار التي خصصتها وزارة التعليم العالي للطلبة المبتكرين واصحاب المشاريع.²

¹ (أقلويل أولد رابح صافية: مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 36.

² (حياة بوردوسن أ.د. محمود فرزيز، القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة شهادة تبراء اختراع ودوره في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، دراسة ميدانية على عينة طلبة ماسة جامعة عباس لغرور خنشلة، جامعة عباس لغرور - خنشلة الجزائر، المجلد 4، العدد 01، أبريل 2023، ص444.

• المقاولاتية:

ويقصد بها إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة، تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة بالاعتماد على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وتجسيدها على أرض الواقع.

• قيم المواطنة:

المواطنة هي العلاقة المتبادلة بين كل من الدولة والأفراد الذين يقطنون في هذه الدولة وينتمون إليها ويقدمون ولاءهم إليها أيضاً، بهدف الحصول على كافة حقوقهم التي تتمثل بالحقوق السياسية والمدنية، وأيضاً الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويمكن تعريف المواطنة على أنها تلك العلاقة التي تحدد من قبل القانون والتي تتضمن على الحقوق والواجبات الأفراد هذه الدولة.

المطلب الثالث : الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة:

على الرغم من الإطار التنظيمي الداعم، تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر بعض التحديات، تشمل¹:



- **صعوبة الحصول على التمويل**: تواجه صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لبدء مشاريعها وتطويرها.
- **بيئة الأعمال**: قد تواجه بعض البيروقراطية وصعوبات في الحصول على التراخيص.
- **نقص المهارات**: قد تعاني من نقص في المهارات المتخصصة في مجالات مثل التكنولوجيا والابتكار.

¹ (العربي مصطفى، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر و آليات دعمها و مرافقتها، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 00 / العدد: 03، 2020، ص444.

- ضعف ثقافة المخاطرة: قد لا يكون لدى بعض المستثمرين الجزائريين ثقافة المخاطرة الكافية للاستثمار في المؤسسات الناشئة.
- المنافسة: قد تواجه منافسة قوية من الشركات الكبرى الراسخة في السوق.
- دور الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الناشئة:
تلعب الحكومة الجزائرية دورًا هامًا في دعم المؤسسات الناشئة من خلال:
- توفير التمويل: تُقدم الحكومة قروضًا وتمويلًا للمؤسسات الناشئة من خلال مختلف البرامج والمبادرات.
- تحسين بيئة الأعمال: تعمل الحكومة على تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسهيل الحصول على التراخيص.
- دعم برامج التدريب: تُدعم الحكومة برامج التدريب لتطوير مهارات رواد الأعمال الشباب.
- نشر ثقافة المخاطرة: تُنشر الحكومة ثقافة المخاطرة.

خلاصة الفصل :

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الجانب النظري لدراستنا، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية حيث أظهرنا من خلالهما التدرج التفصيلي لكل محور مابينين أهم التعريفات والمعلومات، حيث أنه من خلال الدراسة المقدمة في هذا الفصل توصلنا إلى أن المؤسسات الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة مؤقتة، نشأت من فكرة ابتكارية في سوق غير مستقر وتعتمد على الإبداع كما أن تواجه خياران في بدايتها وهما إما النمو السريع أو الفشل تعتمد على وسائل التكنولوجيا في نشاطها، ويختلف مفهومها عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



الفصل الثاني:



آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

تُولي الجزائر اهتمامًا كبيرًا بتطوير قطاع المؤسسات الناشئة، لما تمثله من رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. ولهذا الغرض، تم وضع العديد من الآليات لدعم هذه المؤسسات، على الرغم من التحديات التي تواجهها، إلا أن مستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر واعد. فمع الدعم الحكومي المتزايد وتحسن بيئة الأعمال، من المتوقع أن تشهد الجزائر نموًا كبيرًا في قطاع المؤسسات الناشئة خلال السنوات القادمة.

المبحث الأول: الوسائل القانونية والإدارية لتنمية المؤسسات الناشئة في

الجزائر:

1_أهمية المؤسسات في تنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

أ_الاقتصادي:

تأثير المؤسسة الناشئة على قامت الحكومة الجزائرية بالتفكير في نموذج اقتصادي جديد بغية تشجيع استثمار وخلق مناصب شغل وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات من اجل الدفع اقتصاد الوطني من جهة ومن جهة ثانية مد اليد والاهتمام بالشباب أصحاب مشاريع لتوفير فرص عمل واسترجاع الأدمغة الموجودة بالخارج، ذلك أنه ينتظر من مؤسسات الناشئة في الجزائر أن تكون منبعًا للحلول الذكية والمبتكرة لفائدة التنمية وطنية، ذلك أن المؤسسة الناشئة تحتل مكانة مهمة في التنمية الشاملة وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إن الجزائر من الدول الداعمة للمؤسسات الناشئة لإدراكها بأهمية دور هذا قطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني خاصة بعد ثبوت فشل التجارب السابقة وانعكاسها على المجتمع، لذا كان لا بد من إيجاد حلول كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية.¹

¹ (تيغزة إيمان، شحات مريم. آليات دعم المؤسسات الناشئة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر قانون أعمال، 2020-2021. ص09.

الفصل الثاني : آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

إن الدولة الجزائرية تراهن على المؤسسات الناشئة لتنويع القوة المحركة للنمو الاقتصادي والفوز في معركة العولمة، لذلك قامت الدولة بمختلف مؤسساتها بتوفير بنية تحتية تكنولوجية مختصة بمجال تبادل المعلومات والاتصال كمسؤولية اجتماعية واقتصادية وذلك من خلال خلق أماكن تهدف إلى ترسيخ تناغم بين عدة عوامل - المواهب، التكنولوجيا والمعرفة - لتطوير السلوك فيما يخص تنظيم المشاريع والأسرع في تسويق التكنولوجيا وتشجيع تطوير المؤسسات الجديدة، والتي تسمح لصاحب المشروع بتطوير تفكيره، وكذلك نضوج مشروعه 25. إن المؤسسة الناشئة تعد قوة أساسية في حركة الاقتصاد الوطني في الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي تستند إلى مفتاح مهم قائم على الإبداع 26، فهي من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة إنشائها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

- إن أهم ما توفره المؤسسات الناشئة للاقتصاد الوطني هو:

✓ خلق الثروة

إن المؤسسة الناشئة في الجزائر قادرة على خلق الثروة على غرار ما وصلت إليه اليوم العديد من بلدان العالم، إذ تمكنت من توفير عائدات كبيرة. إذ تساعد المؤسسات الناشئة على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها، لفترة الإنشاء قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية.²

✓ خلق مواطن شغل جديدة

إن المؤسسة الناشئة تساهم في تطوير التشغيل الذاتي وتشجيع الاستثمار وهذا بسبب اعتمادها على رأس مال محدود لبداية النشاط إذ بإمكانها خلق مواطن شغل جديدة وتخفيض

¹ (بن عياد جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر، المجلد: 08 العدد:

01 السنة: جانفي 2022، ص175.

² (المرجع نفسه، ص176.

الفصل الثاني : آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

نسبة البطالة، إضافة إلى الحد من موجة هجرة الأدمغة، كما تساهم في القضاء على نظرية التواكل وتدفع نحو خلق ثقافة مبادرة، فهي تساعد على خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب.

فالمؤسسة الناشئة تعمل على تنمية المبدعين والرياديين، فقد لوحظ انه من خلال هذه المشاريع قد ظهرت العديد من الاختراعات وذلك لوجود بيئة تساعد في ذلك وهو الأمر الذي يفتقد في المشاريع الكبيرة لذلك تعد المؤسسة الناشئة إستراتيجية للبناء والمحافظة على الرأسمال الفكري، والحد قدر الإمكان من هجرته من جهة، وحل الكثير من المشاكل التي يعاني¹.

بما أن نموذج التنمية المستدامة يستوجب أبعاد اقتصادية اجتماعية، تتميز المؤسسات الناشئة بخصوصية حجمها والدور الملحوظ لمسؤولياتها فهي تتحكم في تأثيرها على المجتمع، فتبني المؤسسات الناشئة لمفهوم التنمية المستدامة يشكل إشهارا لها حيث يعمل على تقويتها والسماح لها بالبقاء والتطور. لأجل ذلك تقتضي التنمية المستدامة إعادة التشكيل الجذري لأنماط الإنتاج والاستهلاك، وإحداث تغييرات في العلاقة بين المجتمعات والبيئة الطبيعية، وتتطلب من ثم التحويل الهيكلي للاقتصادات، ومن ثم وجب الانتقال إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المبنية على المعرفة من أجل معالجة التحديات التقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة جديدة تراعي الاعتبارات البيئية.

¹ (بن عياد جلييلة، المرجع السابق، ص176.

ب_الاجتماعي:1

تلعب المؤسسات الناشئة دورًا هامًا في تنمية المجتمع الجزائري² من خلال:

1.خلق فرص عمل:

- تُساهم المؤسسات الناشئة في خلق فرص عمل جديدة، خاصة للشباب، مما يُساهم في الحد من مشكلة البطالة وتحسين مستوى المعيشة.
- تُتيح هذه الفرص للشباب إمكانية تطبيق مهاراتهم وخبراتهم المكتسبة في الدراسة أو من خلال خبرات العمل السابقة، مما يُساهم في تحسين قدراتهم وإنتاجيتهم.
- كما تُساهم في رفع مستوى الدخل لدى الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم بشكل عام.

2.تعزيز التماسك الاجتماعي:

- تُساهم المؤسسات الناشئة في تعزيز التماسك الاجتماعي وخلق مجتمعات أكثر عدلاً وازدهاراً.
- وذلك من خلال خلق فرص متساوية للجميع للمشاركة في النشاط الاقتصادي وإحراز النجاح، بغض النظر عن خلفياتهم أو انتماءاتهم.

3.تحسين نوعية الحياة:

⁽¹⁾ الطاهر توابتية، انضمام الج ازئر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015،ص45.

⁽²⁾ رحيم حسين نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 2 ، العدد 2 ، 2003،ص167.

- تُساهم المؤسسات الناشئة في تحسين نوعية الحياة للمجتمع الجزائري من خلال توفير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات الأفراد.
 - كما تُساهم في تطوير البنية التحتية للمجتمع، مثل توفير خدمات الإنترنت والاتصالات.
 - بالإضافة إلى ذلك، تُساهم في حماية البيئة من خلال تطوير حلول صديقة للبيئة.
4. تمكين المرأة والشباب:

- تُساهم المؤسسات الناشئة في تمكين المرأة والشباب من خلال توفير فرص عمل ودعم مشاريعهم الريادية.
- يُمكن أن يُساهم ذلك في كسر قيود التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- كما يُمكن أن يُساهم في إعداد جيل من الشباب قادر على قيادة التغيير وتحقيق التنمية المستدامة¹.

2_ التعريف بالمفهوم القانوني للمؤسسات الناشئة:

❖ تعريف القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

يُعرّف القانون الجزائري المؤسسات الناشئة على النحو التالي:

المادة 3 من القانون رقم 19-11 المتعلق بالمؤسسات الناشئة²:

¹ (صالحى سلمى، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري، جامعة بومرداس، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021، ص114.

² (حدة عابد دور حاضنات الاعمال في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية" دراسة حالة مشثلة المؤسسات محضنة أم البواقي رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر 2016، ص23.

الفصل الثاني : آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

• **المؤسسة الناشئة:** هي شركة تجارية أو جمعية تعاونية أو مؤسسة ذات طابع اقتصادي تُلبي الشروط التالية:

- أن لا يتجاوز عمرها ستة (6) سنوات من تاريخ التأسيس.
- أن لا يتجاوز رأسمالها الاجتماعي خمسة ملايين (5) 000.000 دينار جزائري.
- أن لا يكون لها أي فرع أو شركة تابعة.
- أن لا تمثل استمرارًا لنشاط تجاري قائم.
- أن تُمارس نشاطًا مبتكرًا ذا إمكانيات نمو عالية.
- أن تُساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

المادة 4 من القانون رقم 19-11 المتعلق بالمؤسسات الناشئة¹:

• **النشاط المبتكر:** هو نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي يتميز بوجود عنصر جديد أو أصلي يُميزه عن الأنشطة الأخرى ويُتيح له إمكانيات نمو عالية.

المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن كفاءات إنجاز الإجراءات المتعلقة بتأسيس

المؤسسات الناشئة²:

• يُحدد هذا المرسوم الوثائق المطلوبة لتأسيس مؤسسة ناشئة، وكذلك الإجراءات الإدارية التي يجب اتباعها.

• كما يُحدد الجهات المختصة بمنح صفة "المؤسسة الناشئة".

¹ (حميدي فاطيمة، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ودورها في تطوير الاستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد، 06 جانفي 2016، ص67.

² (المرسوم التنفيذي 20-254 في الجريدة الرسمية رقم 47، السنة 67، المؤرخة في 21 سبتمبر 2020.

المطلب الثاني: تقييم الوسائل القانونية

1_ تقييم فعالية القوانين في تعزيز نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل التعليمية

الوزارية 1275:

تهدف التعليمية الوزارية رقم 1275، الصادرة في عام 2021، إلى "تحديد قواعد وكيفيات تنظيم وإنجاز الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الناشئة وتطويرها ودعمها" وتعدّ هذه التعليمية خطوة هامة في تعزيز نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر:¹

• نقاط إيجابية:

- تحديد تعريف واضح للمؤسسات الناشئة: تُساهم التعليمية الوزارية 1275 في تحديد تعريف واضح للمؤسسات الناشئة وشروط الحصول على صفة "المؤسسة الناشئة"، مما يُسهل على رواد الأعمال تأسيس مشاريعهم والاستفادة من المزايا التي تُقدمها الدولة.
- تقديم حزمة من الحوافز: تُقدم التعليمية الوزارية 1275 حزمة من الحوافز للمؤسسات الناشئة، مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية والدعم المالي والمساعدة التقنية.
- إنشاء هيئة متخصصة: تُنصّ التعليمية الوزارية 1275 على إنشاء هيئة متخصصة لدعم المؤسسات الناشئة وتقديم الخدمات اللازمة لها.²

¹ (التعليمية الوزارية التعليمية الوزارية رقم 1275 في 27 سبتمبر 2022.

² بورنان مصطفى، صولي علي، (الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، مجلد 11، عدد 1، ص22.

• نقاط سلبية:

- بيروقراطية معقدة: لا تزال بعض المؤسسات الناشئة تواجه بيروقراطية معقدة في تأسيس مشاريعها والاستفادة من المزايا التي تُقدمها الدولة.
- صعوبة الحصول على التمويل: لا تزال المؤسسات الناشئة تواجه صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتأسيس مشاريعها وتطويرها.
- نقص المهارات: يفتقر بعض رواد الأعمال إلى المهارات والخبرات اللازمة لإدارة مشاريعهم بنجاح.

بشكل عام، تُعدّ التعليمية الوزارية 1275 خطوة إيجابية في تعزيز نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر ولكن، لا تزال هناك بعض التحديات التي يجب معالجتها لتحقيق أقصى استفادة من هذه التعليمية.¹

2_تحليل العقبات القانونية :

تحليل العقبات القانونية التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة، لا تزال هذه المؤسسات تواجه العديد من العقبات القانونية التي تعيق نموها وتطورها وتشمل هذه العقبات²:

¹ بخيتي علي، بوعويينة سليمة. المؤسسات الناشئة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و تحديات. مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلد 12 عدد 4 أكتوبر 2020. السنة الثانية عشر، ص123.

² سليمة غدير أحمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي. يومي 05 و 06 أفريل 2013، ص89.

1. الإجراءات الإدارية المعقدة:

- تواجه العديد من المؤسسات الناشئة صعوبة في إنشاء مشاريعها والحصول على التراخيص اللازمة بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية.
- قد تستغرق هذه الإجراءات وقتاً طويلاً وتكلفة عالية، مما يثبط عزيمة رواد الأعمال ويُعيق نمو مشاريعهم.

2. صعوبة الحصول على التمويل:

- تواجه المؤسسات الناشئة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتأسيس مشاريعها وتطويرها.
- تُقدم الدولة بعض برامج التمويل، ولكن شروط الحصول على هذه القروض والمنح المالية صعبة معقدة، ولا تُلبي احتياجات جميع المؤسسات الناشئة.
- كما أن القطاع الخاص يُقدم تمويلاً كافيًا للمؤسسات الناشئة، خاصةً في المراحل الأولى من تأسيسها.

3. نقص القوانين والتشريعات:

- لا توجد قوانين وتشريعات كافية تُنظم عمل المؤسسات الناشئة وتُحمي حقوقها.
- يؤدي ذلك إلى عدم وضوح الرؤية القانونية وعدم استقرار البيئة القانونية للمؤسسات الناشئة، مما يُعيق نموها وتطورها¹.

¹ (معمر خالد، شارف بن يحي، المؤسسات الناشئة بين الوجود الاقتصادي و إشكالية الإطار القانوني في التشريع الجزائري. المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص16.

المطلب الثالث : وسائل دعم وترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر

1_الجهات الداعمة للمؤسسات الناشئة

الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولات ANADE

Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، وما هي إلا امتداد مع تعديل وإتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي أنشأت بموجب المرسوم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، وهي هيئة ذات طابع خاص¹.

وكون أن استحداث هذه الوكالة غير التوجه من الاجتماعي الذي كان معمول به في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى الاقتصادي، وعليه تم إدراج مهام جديدة تتلاءم مع هذه المقاربة الاقتصادية.

-إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف - القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني.

- السهر على عصنة وتوحيد معايير انشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.²

¹ (الجريدة الرسمية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 20-392 صفحة (8).

² (بودة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر - (دراسة تحليلية)، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية ، 112-130 المجلد 06 / العدد 01 (2022)، ص112.

تُقدم الوكالة مجموعة من الخدمات للمؤسسات الناشئة ورواد الأعمال، بما في ذلك:

- المساعدة في إنشاء الأعمال: تُقدم الوكالة المساعدة في إنشاء الأعمال من خلال تقديم المشورة والدعم في إعداد خطط العمل والحصول على التمويل.
- التدريب: تُقدم الوكالة برامج تدريبية لرواد الأعمال في مجالات مختلفة، مثل الإدارة والتسويق والمالية.
- التمويل: تُقدم الوكالة قروضًا ومنحًا للمؤسسات الناشئة، مع شروط ميسرة.
- المساحات المكتبية: تُوفر الوكالة مساحات مكتبية بأسعار مدعومة للمؤسسات الناشئة.
- الشبكات: تُساعد الوكالة رواد الأعمال على التواصل مع المستثمرين والشركاء الآخرين¹.

2) صندوق ضمان القروض FGAR²

- هو هيئة حكومية جزائرية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض من البنوك.
- يقدم الصندوق ضمانات للمقرضين (البنوك) لتغطية جزء من مخاطر عدم سداد القروض من قبل المقرضين (المؤسسات).
- يُساهم ذلك في تشجيع البنوك على منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي غالبًا ما تواجه صعوبة في الحصول على تمويل بسبب نقص الضمانات.

¹ (السعيد بريش عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف الجزائر 17 18 أبريل 2006، ص 329.

² (هالم سليمة، د. خوني رابح، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي - العدد الثامن المجلد الأول)، ص 26.

الفصل الثاني : آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

- يُقدم الصندوق ضمانات لجميع أنواع القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك¹:
- قروض الاستثمار : لتمويل شراء المعدات أو العقارات أو توسيع النشاط.
- قروض التشغيل : لتمويل احتياجات رأس المال العامل، مثل شراء المواد الخام أو دفع الرواتب.
- قروض الابتكار : لتمويل مشاريع الابتكار و البحث والتطوير.
- يجب أن تكون المؤسسة مسجلة في السجل التجاري.
- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 10 سنوات.
- يجب أن يكون لدى المؤسسة خطة عمل قابلة للتطبيق.
- يجب أن يكون لدى المؤسسة ضمانات كافية (عقارات، معدات، إلخ).
- يجب أن تساهم المؤسسة في خلق فرص عمل جديدة.

¹ محمد فوجيل و يوسف قريشي . (2015) سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر - دراسة تحليلية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد (04) العدد (7) ص 157-173.

3) صندوق دعم الابتكار FSI

يُعدّ صندوق دعم الابتكار (FSI) آلية حكومية هامة لدعم وتشجيع مشاريع الابتكار في الجزائر يهدف الصندوق إلى تحفيز رواد الأعمال على إطلاق مشاريع مُبتكرة ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع المُبتكرة في مختلف المجالات¹.

- دعم مشاريع البحث والتطوير: يُقدّم الصندوق الدعم للمشاريع البحثية الهادفة إلى تطوير تقنيات جديدة ومنتجات مبتكرة.
- دعم مشاريع التصنيع: يُساهم الصندوق في تمويل مشاريع تصنيع المنتجات المُبتكرة ونقل التكنولوجيا.
- دعم تأسيس الشركات الناشئة: يُقدّم الصندوق الدعم لرواد الأعمال لتأسيس شركات ناشئة تُنفذ مشاريع مُبتكرة.
- دعم حماية الملكية الفكرية: يُساعد الصندوق رواد الأعمال على حماية اختراعاتهم وعلاماتهم التجارية.

شروط الحصول على دعم من صندوق دعم الابتكار

- أن يكون المشروع مُبتكراً وذا قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- أن تكون دراسة الجدوى للمشروع مُقنعة وقابلة للتطبيق.

¹ - محمد رانول، بن داودية وهيبة، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدروس المستفادة الملتقى الدولي: المدروس المستفادة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17/18 أفريل 2006، ص158.

الفصل الثاني : آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

- أن يكون الفريق المُنفذ للمشروع ذو كفاءة وخبرة في مجال الابتكار.
- أن يُقدم المُقترض كافة الضمانات الإضافية التي يُطلبها الصندوق.

الإجراءات للحصول على دعم من صندوق دعم الابتكار

- التوجه إلى موقع الصندوق الإلكتروني أو إحدى الوكالات المعتمدة.

2) الحوافز والإعفاءات الضريبية:

✓ الإعفاءات الضريبية على أرباح المؤسسات الناشئة.

تشمل هذه الإعفاءات¹:

1. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات:

- تُعفى المؤسسات الناشئة من ضريبة أرباح الشركات لمدة سنتين (24 شهرًا) من تاريخ حصولها على صفة "المؤسسة الناشئة".
- يُمكن تمديد فترة الإعفاء إلى 6 سنوات (72 شهرًا) للمؤسسات الناشئة التي تُمارس نشاطها في مناطق محددة تُعاني من نقص النشاط الاقتصادي.

¹ (مصطفى بورنان، المرجع السابق، ص26.

(2) الإعفاءات من الرسوم والضرائب على الاستيراد

تُقدم الحكومة الجزائرية حزمة من الإعفاءات من الرسوم والضرائب على الاستيراد للتشجيع على الاستثمار ودعم النشاط الاقتصادي:¹

1. الإعفاء الجزئي من الرسوم الجمركية:

• تُعفى بعض السلع من الرسوم الجمركية بشكل كامل أو جزئي، مثل:

○ المواد الأولية الضرورية للصناعة.

○ بعض الأدوية والمستلزمات الطبية.

○ المعدات اللازمة لحماية البيئة.

• تعتمد شروط الإعفاء على طبيعة السلعة والجهة المستوردة والغرض من الاستيراد.

2. الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة ال: TVA.

• تُعفى بعض السلع من ضريبة القيمة المضافة عند استيرادها، مثل:

○ السلع الأساسية، مثل المواد الغذائية والأدوية.

○ السلع المُستخدمة في الزراعة والصناعة.

○ السلع المُصدرة لاحقًا.

• تعتمد شروط الإعفاء على طبيعة السلعة والجهة المستوردة والغرض من الاستيراد.

¹ (يوسف قريشي، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دكتوراه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص234.

3.الإعفاءات الخاصة بالمناطق الحرة:

• تُمنح الشركات التي تُمارس نشاطها في المناطق الحرة إعفاءات ضريبية وجمركية مُميزة،
مثل:

○ الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات.

○ الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة.

○ الإعفاء من الرسوم الجمركية.

• تُهدف هذه الإعفاءات إلى جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل في المناطق الحرة.

شروط الحصول على الإعفاءات من الرسوم والضرائب على الاستيراد:

• يجب أن تكون السلعة مُدرجة في قائمة السلع المُعفاة.

• يجب أن تُقدّم الجهة المستوردة طلبًا للحصول على الإعفاء إلى الجهات المُختصة.

• يجب أن تُقدّم الجهة المستوردة كافة الوثائق والمستندات الداعمة لطلبها¹.

3)التسهيلات الإدارية والإجراءات البسيطة

تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم تسهيلات للمواطنين والمستثمرين وقد تم اتخاذ العديد من الخطوات في هذا المجال، منها²:

¹ (صالحى سلمى، المرجع السابق، ص267.

² (بن شواط سمية و قادري رياض المؤسسات الناشئة و نموذج تطوير العميل -دراسة حالة بعض المؤسسات الناشئة بسيدي بلعباس .مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد، 09 العدد . 03،.(2021)،ص230.

- ومن بين التسهيلات الإدارية والإجراءات البسيطة التي تمّ تقديمها في الجزائر، نذكر:
- إنشاء السجل التجاري الوطني: يُتيح هذا السجل للمؤسسات التسجيل إلكترونياً وإنجاز مختلف المعاملات المتعلقة بالسجل التجاري بخطوات بسيطة.
 - منصة تبادل الوثائق الإلكترونية: تُتيح هذه المنصة للمؤسسات تبادل الوثائق مع الإدارات العمومية إلكترونياً بشكل آمن.
 - البوابة الإلكترونية للاستثمار: تُقدم هذه البوابة معلومات شاملة حول فرص الاستثمار في الجزائر وإجراءات الاستثمار.
 - خدمة "رخصي": تُتيح هذه الخدمة للمواطنين إمكانية تجديد رخصهم الشخصية، رخصة القيادة، رخصة المركبة، ... إلكترونياً.
 - خدمة "موعد": تُتيح هذه الخدمة للمواطنين حجز موعد للقاء مع موظف في إحدى الإدارات العمومية لتجنب الانتظار.

المبحث الثاني : استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

المطلب الأول: برامج التكوين والدعم

1_برامج التكوين والدعم في مجال الريادة

تُقدم الحكومة الجزائرية ومختلف الجهات المعنية العديد من برامج التكوين والدعم لرواد الأعمال في مختلف المجالات، وذلك بهدف مساعدتهم على تأسيس وإدارة مشاريعهم بنجاح تشمل هذه البرامج¹:

1.برامج التكوين:

- برامج التكوين القصيرة: تُقدم هذه البرامج تدريبات مكثفة في مجالات مثل كتابة خطة العمل، والتسويق، والتحليل المالي، وإدارة المشاريع.
- برامج التكوين المتخصصة: تُقدم هذه البرامج تدريبات مُتخصصة في مجالات محددة، مثل الريادة التكنولوجية، و الريادة الاجتماعية، و الريادة في المجال الفلاحي.
- برامج التكوين عبر الإنترنت: تُتيح هذه البرامج لرواد الأعمال الحصول على تدريبات من أي مكان وفي أي وقت.

2.برامج الدعم:

¹ (رحاحلية بلال، : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع و التحدي، جامعة محمد الشريف مساعديّة، دس، ص239.

- الدعم المالي :تُقدم العديد من الجهات، مثل الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية (ANADE) وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) ، دعمًا ماليًا لرواد الأعمال في شكل قروض أو منح¹.
- الدعم الفني :تُقدم العديد من الجهات، مثل مراكز دعم رواد الأعمال و الحاضنات، دعمًا فنيًا لرواد الأعمال في مختلف مراحل تأسيس وإدارة مشاريعهم.
- الدعم التوجيهي :يُمكن لرواد الأعمال الحصول على الدعم والتوجيه من خبراء في مجال ريادة الأعمال من خلال البرامج التي تُقدمها الجهات المعنية.

2_برامج الدعم التقني والإداري

تُقدم الحكومة الجزائرية ومختلف الجهات المعنية العديد من برامج الدعم التقني والإداري لرواد الأعمال، وذلك بهدف مساعدتهم على تأسيس وإدارة مشاريعهم بنجاح تشمل هذه البرامج:

1.الدعم التقني:

- تقديم خدمات الاستشارة :يُمكن لرواد الأعمال الاستفادة من خدمات الاستشارة في مختلف المجالات، مثل كتابة خطة العمل، والتسويق، والتحليل المالي، وإدارة المشاريع.
- تقديم خدمات تطوير التطبيقات والبرامج :يُمكن لرواد الأعمال الاستفادة من خدمات تطوير التطبيقات والبرامج للمساعدة في إدارة مشاريعهم.
- تقديم خدمات الحماية الملكية الفكرية :يُمكن لرواد الأعمال الاستفادة من خدمات الحماية الملكية الفكرية لحماية اختراعاتهم وعلاماتهم التجارية.

¹ (سليمان ناصر، عواطف محسن ، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسرة المنتجة ملتقى صفاقص الثاني حول المالية الإسلامية ،تونس جامعة صفاقص،ص03

2. الدعم الإداري:

- تقديم خدمات المحاسبة والإدارة المالية: يُمكن لرواد الأعمال الاستفادة من خدمات المحاسبة والإدارة المالية لمساعدتهم في إدارة أموالهم و ضمان التزامهم بالقوانين والأنظمة.
- تقديم خدمات الموارد البشرية: يُمكن لرواد الأعمال الاستفادة من خدمات الموارد البشرية لمساعدتهم في توظيف وتدريب و إدارة موظفيهم.
- تقديم خدمات التسويق والإعلان: يُمكن لرواد الأعمال الاستفادة من خدمات التسويق والإعلان للترويج لمشاريعهم وزيادة مبيعاتهم¹.

3_ برامج التوجيه والإرشاد

- تُقدم الحكومة الجزائرية ومختلف الجهات المعنية العديد من برامج التوجيه والإرشاد لرواد الأعمال، وذلك بهدف مساعدتهم على تأسيس وإدارة مشاريعهم بنجاح²:
- خدمات التوجيه الفردي: يُمكن لرواد الأعمال الحصول على خدمات التوجيه الفردي من خبراء في مجال ريادة الأعمال لمساعدتهم على تحديد أفكارهم و تطوير خطط أعمالهم و حلّ مشاكلهم.
 - ورش العمل والدورات التدريبية: تُنظم العديد من الجهات ورش العمل والدورات التدريبية في مختلف مجالات ريادة الأعمال، مثل كتابة خطة العمل، والتسويق، والتحليل المالي، وإدارة المشاريع.

¹ (تيفزة إيمان، شحات مريم. آليات دعم المؤسسات الناشئة. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر قانون أعمال، 2021. ص89.

² د. إلهام بن خليفة، ط.د. حليلة عطية. أعمال الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة و الحاضنات. 15 فيفري 2021، ص68.

• المنتديات والمؤتمرات :تُعد العديد من المنتديات و المؤتمرات المتعلقة بزيادة الأعمال تُتيح لرواد الأعمال التواصل مع خبراء و مستثمرين و التعرف على آخر التطورات في مجال زيادة الأعمال.

• برامج الإرشاد عبر الإنترنت: تُتيح العديد من الجهات برامج الإرشاد عبر الإنترنت لرواد الأعمال للحصول على الاستشارات والتوجيه من أي مكان وفي أي وقت.

المطلب الثاني:حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال

1_دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة

تلعب حاضنات الأعمال دورًا هامًا في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال تقديم العديد من الخدمات والمُساندة، وذلك على النحو التالي¹:

1.توفير مساحات عمل مجهزة:

• تُوفر حاضنات الأعمال مساحات عمل مجهزة بجميع الخدمات الأساسية مثل الإنترنت والهاتف والكهرباء بأسعار مُخفضة لرواد الأعمال.

• يُساعد ذلك رواد الأعمال على تقليل التكاليف و التركيز على تطوير مشاريعهم.

2.تقديم خدمات الدعم والتوجيه:

• تُقدم حاضنات الأعمال لرواد الأعمال خدمات الدعم والتوجيه من خلال خبراء في مختلف

مجالات زيادة الأعمال، مثل كتابة خطة العمل، والتسويق، والتحليل المالي، وإدارة المشاريع.

¹ (حسين رحيم: نظم حاضنات الأعمال كألية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2023،ص34.

الفصل الثاني : آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

- يُساعد ذلك رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم و اتخاذ القرارات الصائبة لإنجاح مشاريعهم.
- 3.توفير فرص التواصل مع المستثمرين:
- تُنظم حاضنات الأعمال فعاليات ولقاءات لربط رواد الأعمال مع المستثمرين الملائكة ورأسمال المخاطرة.
- يُساعد ذلك رواد الأعمال على الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعهم.
- 4.توفير خدمات الترويج والتسويق:
- تُساعد حاضنات الأعمال رواد الأعمال على الترويج لمشاريعهم و تسويق منتجاتهم وخدماتهم من خلال الفعاليات و الحملات الإعلانية و قنوات التواصل الاجتماعي.
- يُساعد ذلك رواد الأعمال على زيادة مبيعاتهم و الوصول إلى عملاء جدد.

2_ مسرعات الأعمال دورًا هامًا في تسريع نمو وتوسيع نطاق عمل المؤسسات الناشئة

في الجزائر:

من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والدعم المكثف لفترة زمنية محددة، وذلك على النحو

التالي¹:

1.توفير التمويل:

• تُقدم مسرعات الأعمال لرواد الأعمال تمويلًا مبدئيًا في شكل استثمارات مقابل حصة من ملكية الشركة.

• يُساعد ذلك رواد الأعمال على تغطية نفقات تأسيس و تشغيل مشاريعهم.

2.تقديم برامج التوجيه والإرشاد:

• تُقدم مسرعات الأعمال لرواد الأعمال برامج توجيهية وإرشادية من قبل خبراء في مختلف مجالات ريادة الأعمال.

• يُساعد ذلك رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم و اتخاذ القرارات الصائبة لإنجاح مشاريعهم.

3.ربط رواد الأعمال بشبكة من المستثمرين:

• تُساعد مسرعات الأعمال رواد الأعمال على الوصول إلى شبكة واسعة من المستثمرين الملائكة ورأسمال المخاطرة.

• يُساعد ذلك رواد الأعمال على الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعهم و توسيع نطاق عملهم.

¹ (صالحى سلمى،المرجع السابق ،ص67.

3_ربط المؤسسات بالجامعات ومراكز البحث:

يُعد ربط المؤسسات الناشئة بالجامعات ومراكز البحث خطوة أساسية لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار في الجزائر، وذلك من خلال¹:

1. تعزيز نقل التكنولوجيا:

• تُتيح الجامعات ومراكز البحث للمؤسسات الناشئة الوصول إلى أحدث النتائج البحثية والتقنيات المتقدمة.

• يُساعد ذلك المؤسسات الناشئة على تطوير منتجات وخدمات مبتكرة و تنافسية.

2. توفير فرص التعاون:

• يُمكن للجامعات ومراكز البحث التعاون مع المؤسسات الناشئة في مشاريع بحثية و تطويرية.

• يُساعد ذلك على تحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق.

3. دعم رواد الأعمال:

• تُمكن الجامعات ومراكز البحث رواد الأعمال من الاستفادة من خبرات و مهارات الباحثين و الأكاديميين.

• يُساعد ذلك رواد الأعمال على تطوير أفكارهم و تحسين فرص نجاح مشاريعهم.

¹ (زميت الخير،"مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -واقع التجربة الجزائرية-"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولاج، بويرة، الجزائر، 2015، ص45.

المطلب الثالث :تمويل المؤسسات الناشئة:

1_تمويل المؤسسات من خلال صناديق الاستثمار

يُعدّ تمويل المؤسسات من خلال صناديق الاستثمار أحد أهمّ مصادر التمويل للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك لما توفره من مزايا عديدة، تشمل:

- توفير رأس المال :تُقدم صناديق الاستثمار للمؤسسات رأس المال اللازم لتنفيذ مشاريعها و توسيع نطاق عملها.
- الدعم الفني والإداري :لا تقتصر مساهمة صناديق الاستثمار على توفير التمويل فقط، بل تُقدم أيضًا الدعم الفني والإداري للمؤسسات للمساعدة في تحسين أدائها و تحقيق أهدافها.
- الوصول إلى شبكات المستثمرين :تُساعد صناديق الاستثمار المؤسسات على الوصول إلى شبكات واسعة من المستثمرين و الشركاء المحتملين.
- تعزيز مصداقية المؤسسة :يُساهم حصول المؤسسة على تمويل من صندوق استثمار في تعزيز مصداقيتها و جذب المزيد من العملاء و الشركاء.¹

¹ (ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2002، ص: 123.

2_تمويل المؤسسات من خلال القروض البنكية:

يُعدّ تمويل المؤسسات من خلال القروض البنكية أحد أهمّ مصادر التمويل للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك لما توفره من مزايا عديدة، تشمل¹:

- سهولة الحصول على التمويل: تُقدم البنوك قروضًا بشروط و متطلبات أقل صرامة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.
- مرونة مدة القرض: تُقدم البنوك قروضًا بمُدد سداد مُختلفة لتتناسب مع احتياجات المؤسسة.
- إمكانية إعادة تمويل القرض: يمكن للمؤسسة إعادة تمويل القرض في حال احتياجها إلى تمويل إضافي.

أنواع قروض البنوك للمؤسسات:

- قروض قصيرة الأجل: تُستخدم لتغطية احتياجات المؤسسة الرأسمالية العاملة، مثل شراء المواد الخام و دفع المُستحقات.
- قروض متوسطة الأجل: تُستخدم لتمويل مشاريع الاستثمار في الأصول الثابتة، مثل شراء المعدات أو العقارات.
- قروض طويلة الأجل: تُستخدم لتمويل مشاريع كبيرة ذات مدة سداد طويلة.

¹ (عثمان حسين عثمان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية الموسوم بتطوير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس - سطيف ، يومي 25-28-2003، ص23-21

3_تمويل المؤسسات من خلال التمويل الجماعي:

عدّ التمويل الجماعي (Crowdfunding) أحد مصادر التمويل الناشئة في الجزائر، وذلك من خلال منصات إلكترونية تربط أصحاب المشاريع مع المستثمرين الأفراد للحصول على تمويل لأفكارهم و مشاريعهم¹ :

سهولة الوصول إلى التمويل: يُمكن لأصحاب المشاريع الحصول على تمويل من عدد كبير من المستثمرين بمبالغ صغيرة.

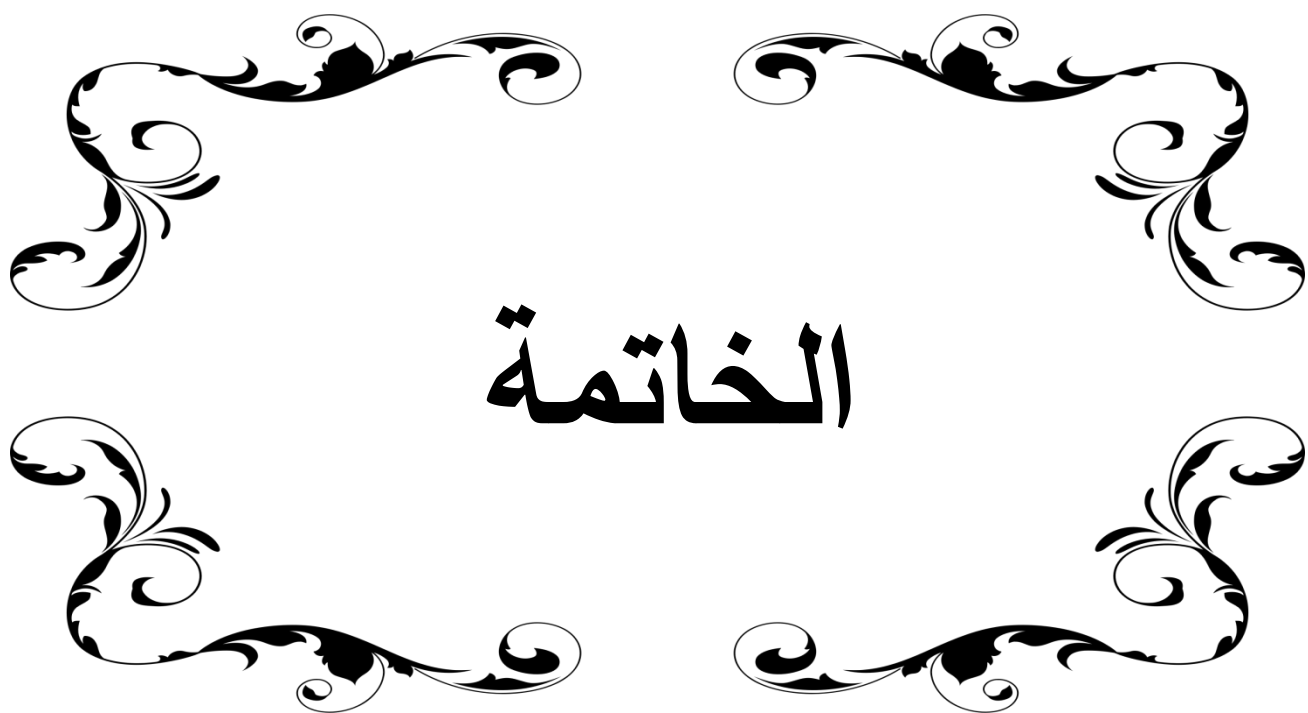
• لا شروط تعجيزية: لا تفرض منصات التمويل الجماعي شروطاً تعجيزية للحصول على التمويل مقارنة بالبنوك و صناديق الاستثمار.

• الترويج للمشروع: يُساعد التمويل الجماعي أصحاب المشاريع على الترويج لمشاريعهم و الوصول إلى عملاء جدد.

¹ (سامي هباش، دراسة واقع نظام مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - دراسة حالة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، تخصص علوم مالية، جامعة تبسة، السنة الجامعية ،2009،ص89.

خلاصة الفصل:

يُعدّ تمويل المؤسسات الناشئة ضروريًا لنموها واستدامتها، تتنوع مصادر تمويل المؤسسات الناشئة، من خلال أموال المؤسس أو المؤسسين أو قروض أو استثمارات من أفراد مقربي والمنح والجوائز: من خلال مسابقات و برامج حكومية. ويعد دور الحاضنات في دعم المؤسسات الناشئة في تقديم الحاضنات مجموعة من الخدمات والدعم للمؤسسات الناشئة، تشمل: مساحات عمل مجهزة: بأسعار مُخفضة وخدمات الدعم والتوجيه: من قبل خبراء في مختلف مجالات زيادة الأعمال وفرص التواصل مع المستثمرين: من خلال لقاءات وفعاليات.



في الختام يمكن القول إن في ختام هذا العرض حول الوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، يمكن القول إن هناك حاجة ملحة لتكامل الجهود الحكومية والتشريعية لتوفير بيئة مواتية لنمو هذه المؤسسات. تشمل هذه الوسائل:

- ❖ تحديث وتبسيط القوانين واللوائح المتعلقة بإنشاء وإدارة المؤسسات الناشئة، لتشمل تسهيلات ضريبية وإجرائية تعزز من سهولة بدء وإدارة الأعمال.
- ❖ تعزيز وصول المؤسسات الناشئة إلى التمويل من خلال إنشاء صناديق استثمارية مخصصة، وتقديم قروض ميسرة، وتوفير حوافز للمستثمرين المحليين والدوليين.
- ❖ توفير مساحات عمل مشتركة وحاضنات أعمال ومراكز ابتكار مجهزة بالتكنولوجيا اللازمة لدعم الابتكار والتطوير.
- ❖ تحسين المناهج التعليمية لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، وتقديم برامج تدريبية متخصصة لرواد الأعمال. تشجيع التعاون بين المؤسسات الناشئة المحلية ونظيراتها الدولية، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.
- ❖ ضمان حماية الملكية الفكرية وتعزيز القوانين التي تحمي حقوق الابتكار وتضمن المنافسة العادلة.

بتنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن للجزائر أن تخلق بيئة داعمة ومستدامة للمؤسسات الناشئة، مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد الوطني. تحقيق هذه الأهداف يتطلب التزاماً قوياً من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

أولاً- النتائج :

النسبة لوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، يمكن إجمال أهمها على النحو التالي:

الإطار القانوني والتنظيمي:

- ❖ تحديث وتطوير القوانين واللوائح المنظمة لنشاط المؤسسات الناشئة، بما يتوافق مع متطلبات هذه المؤسسات وتحدياتها.
- ❖ إنشاء بيئة تشريعية مواتية لتأسيس وتطوير المؤسسات الناشئة، مثل قوانين الشركات الناشئة والتمويل والاستثمار.
- ❖ تبسيط وتسهيل إجراءات تأسيس ونمو المؤسسات الناشئة.

الحوافز والدعم:

- ❖ توفير حوافز ضريبية وجمركية للمؤسسات الناشئة لتشجيع الاستثمار والابتكار.
- ❖ تقديم الدعم المالي والتمويلي للمؤسسات الناشئة عبر برامج الائتمان والضمانات والاستثمارات.
- ❖ توفير خدمات استشارية وتدريبية لتطوير قدرات رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة.
- ❖ إنشاء مراكز حاضنات ومسرعات الأعمال لدعم المؤسسات الناشئة.
- ❖ تطوير البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية لتعزيز قدرات المؤسسات الناشئة.
- ❖ تعزيز الشراكات بين المؤسسات الناشئة والقطاع الخاص والأكاديمي والحكومي.
- ❖ التنسيق والحوكمة:
- ❖ إنشاء هيئة أو وكالة وطنية متخصصة لتنسيق وتنفيذ سياسات وبرامج دعم المؤسسات الناشئة.
- ❖ تطوير منصات رقمية لربط المؤسسات الناشئة بالموارد والخدمات اللازمة لنموها.

❖ تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة..

ثم تقديم مقترحات :

-تقليص الخطوات البيروقراطية وتقليل الوقت اللازم لتسجيل وتأسيس الشركات الناشئة.

_تطوير بوابة إلكترونية موحدة لإنشاء المؤسسات الناشئة بشكل سريع وسهل

- إنشاء صناديق استثمار حكومية لتوفير التمويل اللازم لإطلاق وتطوير المؤسسات

الناشئة.

- وضع آلية فعالة يتم من خلالها تطوير برامج تبادل الخبرات والمعارف على الصعيد

الدولي.

قائمة المصادر

والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

1. الجريدة الرسمية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 20-392 .
2. المرسوم التنفيذي 20-254 في الجريدة الرسمية رقم 47، السنة 67، المؤرخة في 21 سبتمبر 2020.
3. القانون 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتعلق بالقانون التوجيهي حول 15 البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ج.ر عدد 71 معدل ومتمم بموجب القانون 02-20 المؤرخ في مارس 2020، ج.ر عدد 20.
4. القانون رقم 09-22 المؤرخ في 05-05-2022 المتمم و المعدل للأمر رقم 59-75 المؤرخ في 09-26-1975.
5. التعليمية الوزارية التعليمية الوزارية رقم 1275 في 27 سبتمبر 2022.
6. مادة 21 من القانون 02-17 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات 16 الصغيرة والمتوسطة، ج. عدد 02.
7. قانون رقم 09-16 مؤرخ في سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، يلغي الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
8. القانون رقم 20-15 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 71.

ثانياً: الكتب العربية

1. خالد الزايدي، التزامات التاجر القانونية، -الصفة التجارية، السجل التجاري، الدفاتر التجارية، دار الخمدونية، الجزائر.

ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية

2. إلياس حناش، بوفنغور خديجة، " المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الالقح ومتطلبات التطوير" ، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان، " إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة - جامعة جيجل- "، الجزائر 2021.
3. بلحاج حبيبة، "حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة لجزائر...التحديات وسبل تفعيلها"، كتاب جماعي، دولي بعنوان " حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة"، الجزائر، 2020.
4. بن فاضل وسيلة، طافر زهير، التمويل التشاركي كآلية جديدة مبتكرة لتمويل قطاع المؤسسات الناشئة دراسة لتجارب عالمية رائدة، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة -،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2021 .
5. تيغزة إيمان، شحات مريم. آليات دعم المؤسسات الناشئة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر قانون أعمال، 2020-2021 .
6. حدة عابد دور حاضنات الاعمال في دعم وتمويل المشاريع المقاوالتية" دراسة حالة مشتلة المؤسسات محضنة أم البواقي رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدى ام البواقي، الجزائر 2016.
7. رحاحلية بلال، : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحدي، جامعة محمد الشريف مساعديّة، دس.
8. زميت الخير، "مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -واقع التجربة الجزائرية-"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولاج، بويرة، الجزائر، 2015.

9. سامي هباش، دراسة واقع نظام مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - دراسة حالة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علوم مالية، جامعة تبسة، السنة الجامعية، 2009.
10. سليمة غدير أحمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي. يومي 05 و06 أفريل 2013.
11. سومية شاهيناز طالب، رزيقة جعدي، و مريم غزال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة استطلاعية.- مائة ايليزا للبحوث والدراسات، 2020.
12. الطاهر تواتية، انضمام الج ازئر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.
13. عميري زهرة، هيئات تأطير الاستثمار في الجزائر، مذكرة للحصول على شهادة الماستر في القانون، جامعة مولود معمري تيزي-وزو، كلية الحقوق، فرع قانون الأعمال، سنة 2016.
14. محمد سبتي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، علوم التسيير، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير. تخصص إدارة مالية، (جامعة منتوري) قسنطينة (2008/2009). طارق فارس "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبيل ترقية قدرات التنافسية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،- الجزائر، 2018.

رابعاً: مقالات ومجلات:

1. بخيتي علي، بوعويينة سليمة. المؤسسات الناشئة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و تحديات. مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلد 12 عدد 4 أكتوبر. 2020 السنة الثانية عشر.
2. بن شواط سمية و قادري رياض المؤسسات الناشئة و نموذج تطوير العمل -دراسة حالة بعض المؤسسات الناشئة بسيدي بلعباس .مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد، 09، العدد . 03، (2021)،
3. بن عياد جلييلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر، المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022
4. بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة ، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد ،2 جامعة 20 اوت، سكيكدة، الجزائر، 2018.
5. بورنان مصطفى، صولي علي، (الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حول إنجاح المؤسسات الناشئة الناشئة) ، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، مجلد ،11 عدد 1،.
6. بوضياف علاء الدين، زبير محمد، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم 11 المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، مجلد ،04 عدد 1.
7. حسين رحيم: نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03 ،كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2023.

8. حميدي فاطيمة، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ودورها في تطوير الاستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 06، جانفي 2016.
9. حياة بوردوسن أ.د محمود فرزيز، القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة شهادة تبراءة اختراع ودوره في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، دراسة ميدانية على عينة طلبة ماسية جامعة عباس لغرور خنشلة، جامعة عباس لغرور - خنشلة الجزائر، المجلد 4، العدد 01، أفريل 2023.
10. رحيم حسين نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 2، العدد 2، 2003.
11. رمضاني مروى، بوقرة كريمة، " تحددت المؤسسات الناشئة في الجزائر - (نماذج لشركات ناشئة) - " مجلد، 07 حوليات جامعة بشار في 2 العلوم الاقتصادية، العدد، 03 الجزائر، 2020.
12. شاوش بشير: التطبيقات العملية لقوانين المالية وانعكاساتها على صلاحيات البرلمان، مجلة مجلس الأمة: الفكر البرلماني، العدد : 03 جوان 2003 .
13. صالحى سلمى، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الح ازئري، جامعة بومرداس، المجلد، 05 العدد، 01 جوان 2021.
14. العرابي مصطفى، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر و آليات دعمها و مرافقتها، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 00 / العدد: 03، 2020.

15. فاطمة سنوساوي، تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها، مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية، جامعة لونيبي علي -البليدة ، -20مخبرالمقاوله، تسييرالموارد البشرية والتنمية المستدامة، المجلد: 40 العدد: 40 السنة: 2023.
16. محمد فوجيل و يوسف قريشي . (2015) سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر - دراسة تحليلية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد (04 العدد (7) .
17. معمر خالد، شارف بن يحي، المؤسسات الناشئة بين الوجود الاقتصادي و إشكالية الإطار القانوني في التشريع الجزائري. المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد ،07 العدد 01 ،2020.
18. هالم سليمة ،د. خوني رابح، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي - العدد الثامن المجلد الأول).
19. هشام بروال، وجهاد خلوط،"التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة "مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، 2017.
20. بودة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر - (دراسة تحليلية)، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية ، 112-130 المجلد 06 / العدد 01 (2022).

خامسا: ملتقيات

1. أقلويل أولد رابح صافية: مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
2. إلهام بن خليفة، ط.د. حليلة عطية. أعمال الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة و الحاضنات. 15 فيفري 2021.
3. براهيمى حياة، جعيج نبيلة، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة لجزائر"، مداخلة في ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر.
4. رزيل الكاهنة، هيئات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، أعمال الملتقى 62 الوطني حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، يوم 15 فيفري، 2021 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي
5. السعيد بريش عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر 17 18 أفريل 2006.
6. سليمان ناصر، عواطف محسن ، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسرة المنتجة ملتقى صفاقص الثاني حول المالية الإسلامية ،تونس جامعة صفاقص.
7. محمد رانول، بن داودية وهيبة، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدروس المستفادة الملتقى الدولي: المدروس المستفادة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17/18 أفريل 2006.

8. المومن عبد الكريم وآخرون، المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر.



الفهرس:



الفهرس

شكر وعران

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة.أ

الفصل الأول : الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة:.....ص02

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة:.....ص02

المطلب الأول: تعريف وخصائص المؤسسات الناشئة.....ص02

المطلب الثاني: تمييز المؤسسات الناشئة في سكن.....ص05

المطلب الثالث: المؤسسات المصغرة والمتوسطة وأهمية المؤسسات الناشئة.....ص08

المبحث الثاني :النظام القانوني والتشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائرص12

المطلب الأول: النظام القانوني والتشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر.....ص12

1_ الطبيعة القانونية لإنشاء المؤسسات الناشئة.....ص12

2_ الشروط القانونية لإنشاء المؤسسات الناشئة.....ص14

أ_ قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2023.....ص16

ب_ قانون الاستثمار 2016:.....ص19

ج_ قانون المالية 2023:.....ص20

المطلب الثاني: النظام التشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر.....	ص14
1_ الإطار التشريعي.....	ص21
2_ الإطار التنظيمي.....	ص22
3_ القرار الوزاري.....	ص23
المطلب الثالث: الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة.....	ص24
الفصل الثاني: الفصل الثاني : آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر.....	ص28
المبحث الأول: الوسائل القانونية والإدارية لتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر.....	ص28
المطلب الأول: المؤسسات الناشئة في الجزائر.....	ص28
1_ أهمية المؤسسات في تنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.....	ص28
2_ التعريف بالمفهوم القانوني للمؤسسات الناشئة.....	ص33
المطلب الثاني: تقييم الوسائل القانونية:.....	ص53
1_ تقييم فعالية القوانين في تعزيز نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل التعليمية الوزارية 1275	
2_ تحليل العقوبات القانونية	ص36
المطلب الثالث وسائل دعم وترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر.....	ص38
1_ الجهات الداعمة للمؤسسات الناشئة.....	ص38
2_ الحوافز والإعفاءات الضريبية.....	ص42
المبحث الثاني: استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر.....	ص46
المطلب الأول: برامج التكوين والدعم	ص46
1_ برامج التكوين والدعم في مجال الريادة	ص46

2 برامج الدعم التقني والإداري.....	ص47
3 برامج التوجيه والإرشاد.....	ص48
المطلب الثاني : حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال.....	ص49
1. دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة.....	ص49.
2 دور مسرعات الأعمال في تطوير وتوسيع نطاق عمل المؤسسات الناشئة.....	ص50
3 ربط المؤسسات الناشئة بالجامعات ومراكز البحث.....	ص52
المطلب الثالث: تمويل المؤسسات الناشئة.....	ص53
1 تمويل المؤسسات الناشئة من خلال صناديق الاستثمار.....	ص53
2 تمويل المؤسسات الناشئة من خلال القروض البنكية.....	ص54
3 تمويل المؤسسات الناشئة من خلال التمويل الجماعي.....	ص55
خاتمة.....	ص58
قائمة المصادر والمراجع.....	ص62
الفهرس	ص72
الملخص.....	ص75

المخلص :

تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهماً في تتضمن الوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تهدف إلى خلق بيئة داعمة لريادة الأعمال وتشجيع تأسيس وتطوير مشاريع جديدة من أهم هذه الوسائل القانون رقم 10-04 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة الذي ينظم هذا القانون إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، ويحدد حقوقها والتزاماتها،

ويعمنحها امتيازات جبائية وضريبية.

والمرسوم التنفيذي رقم 13-235 المتعلق بتحديد شروط وشكل منح القروض من طرف الصندوق الوطني لضمان القروض لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة الذي ينظم هذا المرسوم شروط منح قروض ضمان من طرف الصندوق الوطني لضمان القروض لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والتعليمية الوزارية رقم 1275 راهتساهم هذه الوسائل القانونية في:

توفير إطار قانوني واضح لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة.

تسهيل حصول رواد الأعمال على التمويل.

تحفيز الاستثمار في مجال ريادة الأعمال.

حماية حقوق رواد الأعمال.

تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع.

في النهاية، يتم القول بأن الوسائل القانونية والمبادرات والبرامج الداعمة لريادة الأعمال ركائز أساسية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر بالإضافة إلى هذه الوسائل القانونية، هناك العديد من المبادرات والبرامج التي تدعم رواد الأعمال في الجزائر.

Abstract

This study addressed an important topic in that the legal means for implementing the strategy for developing emerging enterprises in Algeria include a set of legislative and regulatory texts that aim to create a supportive environment for entrepreneurship and encourage the establishment and development of new projects. The most important of these means is Law No. 10-04 related to small and medium enterprises, which regulates This law establishes and operates small and medium enterprises, and defines their rights and obligations It grants them tax and tax privileges.

Executive Decree No. 13-235 determining the conditions and form of granting loans by the National Loan Guarantee Fund for the benefit of small and medium-sized enterprises. This decree regulates the conditions for granting guarantee loans by the National Loan Guarantee Fund for the benefit of small and medium-sized educational and ministerial enterprises No. 1275. These legal means contribute to:

Providing a clear legal framework for implementing the emerging enterprise development strategy.

Facilitating entrepreneurs' access to financing.

Stimulating investment in entrepreneurship.

Protecting the rights of entrepreneurs.

Promoting a culture of entrepreneurship in society.

In the end, it is said that the legal means, initiatives and programs that support entrepreneurship are essential pillars for implementing the strategy for

developing emerging enterprises in Algeria. In addition to these legal means, there are many initiatives and programs that support entrepreneurs in Algeria.